جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

تعدد رأي ابن عصفور النحوي في المسألة الواحدة عرضا ودراسة

The multiplicity of the grammarian Ibn Asfour's opinion on the same issue: presentation and study

إعداد

د. سيد فوزي سيد علي

مدرس بقسم اللغويات

كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.

(العدد الثالث والأربعون)

(الإصدار الثالث-أغسطس)

(الجزء الرابع (١٤٤٦هـ /٢٠٢٤م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) *2536- 9083*
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠٢٤/٦٢٧١م

تعدد رأي ابن عصفور النحوي في المسألة الواحدة عرضا ودراسة

سيد فوزي سيد علي

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر .

البريد الإلكتروني: *Sayedali.47@azhar.edu.eg*

الملخص:

يتناول هذا البحث تعدد رأي ابن عصفور النحوي في المسألة الواحدة. وتعتمد فكرته على تحديد مواضع اختلاف رأي ابن عصفور في المسألة الواحدة وجمعها وتصنيفها ليسهل درسها والاطلاع عليها.

وقد أصل البحث لقضية تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة، وأثبت أن ظاهرة تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة ظاهرة قديمة، وابن عصفور في هذا الأمر شأنه شأن غيره من النحويين. كما كشف البحث بصورة موجزة عن أسباب تعدد رأي ابن عصفور في المسألة الواحدة.

كما هدف البحث إلى بيان مظاهر هذا التعدد، التي تمثلت في تعدد رأيه بين اختصاص الحكم بالضرورة وجوازه في الكلام، وتعدد رأيه بين جواز الحكم ومنعه.

كما حدد البحث – في ضوء المنهج العلمي الذي رسمه ابن جني– الرأي المعتمد عند ابن عصفور من هذه الآراء المتعددة والمتعارضة.

الكلمات المفتاحية: ابن عصفور، تعدد، رأي، النحوي، المسألة، الواحدة.

The multiplicity of the grammarian Ibn Asfour's opinion on the same issue: presentation and study

Sayed Fawzy Sayed Ali

Linguistics Department, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.

Email: *Sayedali.47@azhar.edu.eg*

Abstract:

This research deals with the multiplicity of the grammarian Ibn Asfour's opinion on the same issue. Its idea is based on identifying the points of difference in Ibn Asfour's opinion, collecting them and classifying them to facilitate their study and review.

The research established the issue of the multiplicity of the grammarian's opinion on the same issue, and proved that the phenomenon of the multiplicity of the grammarian's opinion on the same issue is an old phenomenon, and Ibn Asfour is like other grammarians in this matter.The research also revealed briefly the reasons for the multiplicity of Ibn Asfour's opinion on the same issue.The research also aimed to clarify the manifestations of this multiplicity, which were represented in the multiplicity of his opinion between the necessity of the ruling and its permissibility in speech, the multiplicity of his opinion in choosing more than one doctrine, and the multiplicity of his opinion between the permissibility of the ruling and its prohibition.The research also identified - in light of the scientific method drawn up by Ibn Jinni - the opinion adopted by Ibn Asfour from these multiple and conflicting opinions.

Keywords: *Ibn Asfour, Plurality, Opinion, Grammarian, Issue, One.*

بِسْمِ اللَّـهِ الـرَّحْـمَـنِ الـرَّحِـيـمِ

الحَمْدُ لله رَبِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرفِ المرسلين، وخاتمِ النبيين، ورحمةِ الله للعالمين، سيدِنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد ،،،

فإن ظاهرة تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة ظاهرة قديمة، فإمام النحو سيبويه قد اختلف رأيه في عدة مسائل، والأخفش كذلك قد ورد عنه أكثر من قول في المسألة الواحدة، وكذلك الحال عند المبرد وغيره من النحويين. وقد تنبه لهذه الظاهرة ابنُ جني ـ رحمه الله ـ فعقد لها في كتابه الخصائص بابًا سماه: "باب اللفظين يردان عن العالم متضادين".

وابن عصفور في هذا الأمر شأنه شأن غيره من النحويين الذين تعددت آراؤهم أو تعارضت في المسألة الواحدة. وبالنظر في مؤلفاته ترى تعارضًا في بعض آرائه النحوية، فتراه مرة يجعل حكما معينا خاصا بالضرورة ومرة أخرى يجعل الحكم نفسه جائزا في الضرورة وفي سعة الكلام، كما أنه قد يجيز الحكم الواحد ويمنعه، وقد تقع هذه الأمور في مؤلفاته المتعددة أو في مؤلف واحد من هذه المؤلفات.

وقد أشار بعض النحويين كأبي حيان والسيوطي، وغيرهما من المتأخرين إلى اختلاف رأي ابن عصفور، وكانوا يعبرون عنه غالبا بـ"اضطراب قوله". ومن هنا جاءت فكرة البحث تحت عنوان:

{ تعدد رأي ابن عصفور النحوي في المسألة الواحدة عرضا ودراسة}

وقد اقتصرت على تعدد رأي ابن عصفور النحوي في المسألة الواحدة؛ لوجود بحث في تعدد رأيه التصريفي في المسألة الواحدة، تحت عنوان: "تناقض آراء ابن عصفور في مسائلة التصريفية في كتابه الممتع"، بحث منشور بمجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العدد (١٤)، المجلد الثالث ٢٠٠٨م.

وقد دعاني إلى **دراسة هذا الموضوع عدة أسباب** منها :

أولًا: أنَّه موضوع جديد – فيما أعلم – فمع كثرة ما كتب حول ابن عصفور لم أقف – فيما اطلعت عليه– على موضوع يختص بتعدد رأيه في المسألة الواحدة.

ثانيًا: من المعهود في الدرس النحوي أن النحوي قد يختلف رأيه مع غيره أما أن يتخلف مع نفسه فهو أمر حري بالبحث والدراسة.

ثالثًا: الوقوف على الأسباب التي أدت إلى تعدد رأي ابن عصفور في المسألة الواحدة.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، متلوة بفهرس للمصادر والمراجع.

أما **المقدمة**، ففيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث.

وأما **التمهيد**، فعنوانه: ابن عصفور وظاهرة تعدد الرأي في المسألة الواحدة في النحو العربي، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ابن عصفور حياته وآثاره، وفيه ترجمة موجزة له.

والمطلب الثاني: ظاهرة تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة نشأتها وأسبابها.

وأما **المبحث الأول**، فعنوانه: ظاهرة تعدد الرأي عند ابن عصفور في المسألة الواحدة أسبابها، وصورها.

وأما **المبحث الثاني**، فعنوانه: تعدد رأي ابن عصفور بين اختصاص الحكم بالضرورة وجوازه في سعة الكلام.

وأما **المبحث الثالث**، فعنوانه: تعدد رأي ابن عصفور بين جواز الحكم ومنعه في المسألة الواحدة.

ثم ختمت البحث **بخاتمة** ضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها، متلوة بفهرس المصادر والمراجع.

التمهيد

ابن عصفور وظاهرة تعدد الرأي في المسألة الواحدة في النحو العربي

المطلب الأول: ابن عصفور حياته وآثاره:

اسمه ونسبه:

عليُّ بن أبي الحُسَين بن مُؤمن بن محمد بن عليّ بن أحمدَ بن محمد بن أحمدَ بن عُمرَ بن عبد الله بن منظورِ بن عُصفورٍ الحَضْرَميُّ، الإشبِيليُّ أبو الحَسَن، ابنُ عُصفور(١).

مولده ونشأته:

ولد بإشبيليَةَ عام سبعةٍ وتسعينَ وخمسمائة، وهُو عامُ السَّيْل الكبير، وبها نشأ، وعن شيوخها أخذ العلم، وضنت علينا كتب التراجم، فلم تذكر شيئا مفصلا عن نشأته.

علمه ومكانته:

بلغ ابن عصفور مكانة عالية في علوم العربية، فكان ماهرًا في علم العربيّة، حَسَنَ التصرُّف وصفه شمس الدين الذهبي بأنه حامل لواء العربية بالأندلس، وكان إماما في النحو لا يُشَقُّ غُباره ولا يُجارى، وبحرًا في العربيّة يُقرِئ الكُتُب الكبار فيها ولا يطالع عليها (٢).

قال أبو العباس الغِبْرِيني: "وكل من قرأ على أبي علي الشلوبين ببلده نجب،

---

(١) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٣/ ٣٤٨.

(٢) تاريخ الإسلام ١٥/١٧٢.

وأجلهم عندي رجلان، الأستاذ أبو الحسن هذا، والأستاذ أبو الحسن ابن أبي الربيع، وأجل الأستاذين الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور، وما أعتقد في المتأخرين من الأساتيذ أجل منه، جمع – رحمه الله – بين الحفظ والإتقان، والتصور وفصاحة اللسان. هو حافظ متصور لما هو حافظ له، قادر على التعبير عن محفوظه، وهذه هي الغاية، وهي أن يكون المرء حافظا له متصورا معبرا، وقل أن يجمع مثل هذا إلا الآحاد"[(١)].

تصدر للاشتغال مدة بعدة بلاد، وجال في الأندلس، وأقبل عليه الطلبة، وكان أصبر الناس على المطالعة؛ لا يمل من ذلك، ودخل المغرب الأقصى، ثم عبر البحر إلى تونس وأقام بها يسيرا، ثم انتقل إلى بجاية بالقطر الجزائري بانتقال مخدومه الأمير ولي العهد أبي عبد الله محمد المستنصر بن أبي زكرياء الحفصي، وكان له اختصاص به فأقام بها مدة، ثم عاد إلى تونس؛ ثم سافر إلى الأندلس، وعاد إلى غرب الأندلس ثم عبر إلى مدينة سلا بالمغرب الأقصى، وأقام بها يسيرا، ثم عاد إلى تونس باستدعاء من محمد المستنصر بعد توليه الملك واستقر بها إلى أن توفي[(٢)].

شيوخه:

اقتصرت المصادر التي ترجمت لابن عصفور على ذكر شيخين له، عنهما أخذ علوم العربية، من أجل شيوخ عصره، وهما:

١. الإمام أبو الحسن بن الدَّبّاج (ت ٦٤٦هـ).

٢. أبو عليّ الشَّلَوبِين (ت ٦٤٥هـ)، الذي لازمه عشر سنين إلى أن ختم عليه

(١) عنوان الدراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السَّابعة ببجايَة ص ٣١٨.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ٢/٢١٠، وتراجم المؤلفين التونسيين ٣/ ٣٩٢.

كتاب سيبويه [١].

تلامذته:

تصدر ابن عصفور للتدريس بعدة مدن بالأندلس، ثم رحل إلى المغرب الأقصى، ثم إلى تونس، ثم إلى بجاية بالقطر الجزائري، فتلمذ له كثير من طلاب العلم؛ ومن أبرزهم:

١. مُحَمَّد بن عَليّ بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيم الْأَنْصَارِيّ المالقي، يعرف بالشلوبين الصَّغِير، لازم ابْن عُصْفُور مُدَّة إِقَامَته بمالقة (ت ٦٣٠هـ تقريبًا)[٢].

٢. عَليّ بن عبد بن مُحَمَّد بن عَليّ بن رمان الرماني التّونسِيّ (ت ٧٠٩هـ)[٣].

٣. سعيد بن حكم بن عمر بن أحمد بن حكم بن عبد العزيز القرشي الطبيري (ت٦٨٠هـ)[٤].

٤. على بن موسى بن عبد الملك بن سعيد بن خلف بن سعيد، أبو الحسن الغرناطى (ت ٦٨٥هـ)[٥].

٥. يحيى بن أبي بكر بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله الغماري التّونسِيّ النَّحْوِيّ (ت ٧٢٤هـ)، وَقَرَأَ عليه الْعَرَبيَّة بتونس[٦].

---

(١) ينظر: الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٣٤٩/٣، وفوات الوفيات ١٠٩/٣.

(٢) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٨٠، وبغية الوعاة ١٨٧/١.

(٣) برنامج الوادي آشي الأندلسي ص ٦٣.

(٤) بغية الوعاة ٥٨٣/١.

(٥) درة الحجال في أسماء الرجال ٢٤٠/٣.

(٦) السابق ٣٣١/٣.

٦. أبو الحكم الْحسن بن عبد الرَّحْمَن بن عبد الرَّحِيم بن عمر بن عبد الرَّحْمَن ابْن عذرة الْأَنْصَارِيّ الأوسي الخضراوي أَبُو الحكم [١].

مؤلفاته:

ترك ابن عصفور رحمه الله عدة مؤلفات منها:

١. شرح جمل الزجاجي[٢].

٢. ضرائر الشعر[٣].

٣. المقرب في النحو[٤].

٤. مثل المقرب(شرح المقرب) [٥].

٥. الممتع في التصريف[٦].

وكلها مؤلفات مطبوعة. وذكرت المصادر التي ترجمت له عدة مؤلفات أخرى منها: كتاب "المفتاح"، وكتاب "الهلال"، وكتاب "الأزهار"، وكتاب "إنارة الدياجي"، وكتاب "مختصر الغرة"، وكتاب "مختصر المحتسب"، وكتاب "السالف والعذار"، و"شرح الجزولية"، و"شرح ديوان المتنبي"، و"سرقات الشعراء"، و"شرح الحماسة"، و"شرح

(١) بغية الوعاة ١/٥١٠.

(٢) حققه: د. صاحب أبو جناح، ونشرته: جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب .

(٣) حققه: السّيد إبراهيم محمد، ونشرته: دار الأندلس –. بيروت . لبنان.

(٤) حققه: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبّوري، ونشرته: مطبعة العاني . بغداد

(٥) حققه: أ. صلاح سعد محمد المليطي، ونشرته: وزارة الآفاق العربية . ليبيا.

(٦) حققه: الشيخ أحمد عزّو عناية، ونشرته: دار إحياء التراث العربي. وكل هذه المؤلفات طبعت عدة طبعات.

المقرب"، وهذه الشروحات لم يكملها، وله غير ذلك[١].

وفاته:

اختلف المترجمون لابن عصفور في تحديد سنة وفاته، فقيل: إنه توفي فِي الثَالِث عشر من ذِي الْحجَّة سنة أَربع وَعشْرين وَسَبْعمائة. وقيل: توفي ظُهرَ يوم السّبت لستٍّ بَقِينَ من ذي قَعْدةٍ سنة تسع وخمسينَ وستمائة[٢]. وقيل: توفي بتونس فِي الرَابِع والعشْرين من ذِي الْقعدَة سنة ثَلَاث وَسِتِّينَ وستمائَة. وَقيل سنة تسع وَسِتِّينَ وستمائَة[٣]، وهو الذي عليه أكثر المترجمين له.

(١) ينظر: فوات الوفيات ٣/١١٠، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص: ٢١٩.
(٢) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة ٣/ ٣٤٩.
(٣) الوافي بالوفيات ٢٢/١٦٦، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢١٩.

المطلب الثاني

ظاهرة تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة نشأتها وأسبابها:

ظاهرة تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة ظاهرة قديمة، وقد تنبه لها ابنُ جني وعقد لها بابًا في كتابه الخصائص سماه: "باب اللفظين يردان عن العالم متضادين".

يقول ابن جني في هذا الباب: "ومن ذلك: أن يرد اللفظان عن العالم متضادين على غير هذا الوجه، وهو أن يحكم في شيء بحكم ما ثم يحكم فيه نفسه بضده غير أنه لم يعلل أحد القولين، فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، والأجرى على قوانينه فيجعل هو المراد المعتزم منهما ويتأول الآخر إن أمكن ...

ومن ذلك: أن يرد اللفظان عن العالم متضادين، غير أنه قد نصَّ في أحدهما على الرجوع عن القول الآخر، فيعلم بذلك أنَّ رأيه مستقرٌ على ما أثبته ولم ينفه، وأن القول الآخر مطرح من رأيه..."[(١)].

والناظر في مؤلفات النحويين المتقدمين يدرك أن ظاهرة تعدد الرأي قد برزت عند كثير منهم، فيونس له في جمع العلم المركب الإضافي إذا كان المضاف كُنْيَة ، نحو جمع (أبو زيد) قولان:

أحدهما: أنه يوحِّد المضاف إليه ولا يجمع، فيقول في جمع أبي زيد: "هؤلاء آباء زيد"، ونَقَله عنه سيبويه[(٢)]. **والآخر**: أنه يجمعه، فيقول في جمع (أبو زيد): "آباء الزيدين"، نَقَله السيرافي عن قوم من النحويين عن يونس[(٣)].

---

(١) الخصائص ٢٠٣/١ ، ٢٠٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٤٠٩/٣.

(٣) ينظر: شرح الكتاب ١٥٨/٤.

وروى السيرافي عن الخليل في (لَنْ) روايتين إحداهما: أنها بسيطة غير مركبة من شيء. والأخرى: أنها كانت "لا أن" ، فحذف وخفف لكثرته[١] .

وإمام النحو سيبويه قد اختلف رأيه في عدة مسائل، كما في مسألة العامل في البدل، فذهب إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه[٢]، كما صرح بأن العامل في البدل هو تكرير العامل[٣].

كما أَنَّ لسيبويه في نصب المكان المختص بـ(دخل)، نحو: دخلت البيت قولين: أحدهما: أنه منصوب على الظرف؛ تشبيهًا للمكان المختص بالمكان غير المختص شذوذًا، و(دخل) فعلٌ لازمٌ، وإنما حذفت (في) تخفيفًا؛ لكثرة الاستعمال[٤]. والآخر: أنه منصوب على التوسع بإسقاط حرف[٥].

ونقل الزجاجي[٦] عن المازني أنَّ فعلي الشرط والجواب مبنيان، ونقل عنه أبو البركات الأنباري[٧] أنَّ فعل الشرط معرب والجواب مبني على الوقف .

والأخفش قد ورد عنه أكثر من رأي في المسألة الواحدة، ومنه على سبيل المثال: ما ذهب إليه في "أحمر" إذا نُكِّرَ بعد التسمية، فإنه يصرفه، نَصّ على ذلك

---

(١) ينظر: السابق ٣٢/١ ، ٣٣.
(٢) الكتاب ١٥٠/١.
(٣) السابق ٣٨٦/٢.
(٤) السابق ٣٥/١.
(٥) السابق ٣٥/١ .
(٦) مجالس العلماء ص ٦٨.
(٧) الإنصاف ٤٩٣/٢.

في حاشية الكتاب [١]. ومنع صرفه أيضًا نَصّ على ذلك في كتابه الأوسط[٢].

كما أنَّ له في (حاشا) قولين:

أحدهما: أنها تكون فعلا في غير الاستثناء، فقد حكى النصب بها عن العرب[٣].

والآخر: أنها لا تكون في الاستثناء إلا حرفَ جر، قد نصَّ عليه في كتابه الأوسط، ونقله عنه أبو حيان[٤].

كذلك تعدد رأي المبرد في المسألة الواحدة، ومنه على سبيل المثال: مذهبه في رافع الخبر، فصرح بأنَّ رافع الخبر الابتداء والمبتدأ جميعًا [٥]. كما صرح بأنَّ رافع الخبر هو المبتدأ "[٦].

كذلك في العلم المذكر الثلاثي ساكن الوسط المسمى به المؤنث، فذهب إلى أنه يمنع من الصرف[٧]، كما صرح بجواز الوجهين المنع والصرف[٨].

والأمر نفسه عند الكوفيين، فالكسائي شيخ المدرسة الكوفية، نُقل عنه أنه أجاز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر إلا "أفعل منك"، فإنه لا ينصرف في الشعر ولا

---

(١) الكتاب ١٩٨/٣ حاشية (٤) ، وشرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢.
(٢) شرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢ ، وتنقيح الألباب ص ٢٩٠.
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٧/٢ ، وتوضيح المقاصد ٦٨٨/٢ ، ٦٨٩.
(٤) التذييل والتكميل ١١٥/١١.
(٥) المقتضب ١٢٦/٤.
(٦) السابق ١٢/٤.
(٧) السابق ٤٠/٤ ، ٤١.
(٨) السابق ٣٥٠/٣ ـ ٣٥٢.

في غيره[١]. ونقل عنه أنه أجاز صرف ما لا ينصرف مطلقًا إلا "أفعل منك"[٢].

وإذا ذهبنا إلى متأخري النحاة نجد الزمخشري – مثلا – قد اختلف رأيه في عدة مسائل، فقد ذهب في (الكشاف) إلى جواز تقدم الحال على عاملها المعنوي"[٣]. وذهب في المفصل إلى منع تقديم الحال على عاملها المعنوي"[٤].

وذهب في (المفصل) إلى أن سبب منع (ثُلاث) من الصرف هو الوصفية والعدل[٥]، وذهب في (الكشاف) إلى أن سبب منعها من الصرف ما فيها من العدلين: عدلها عن صيغها، وعدلها عن تكررها [٦].

وكذلك ابن مالك تعدد رأيه في عدة مسائل فتراه – مثلا – يختار ترجيح الانفصال في ثاني الضميرين المنصوبين في نحو " خِلْتَنِيه" وهو قوله في التسهيل[٧]، ويختار في شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية ترجيح الاتصال [٨].

كذلك ذهب إلى أنه يمتنع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، وهو رأيه في سبك المنظوم[٩]، وذهب في التسهيل وشرحه، وشرح العمدة، وشرح

---

(١) ينظر: ضرائر الشعر ص ٢٤، والمقاصد الشافية ٦٨٩/٥.

(٢) شرح الكافية للرضي ١٠٧/١.

(٣) الكشاف ١٤٤/٤.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب ص ٩٠ .

(٥) السابق ص ٣٥.

(٦) الكشاف ٤٦٧/١.

(٧) ينظر: تسهيل الفوائد ص ٢٧.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ١٥٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ٢٣١/١.

(٩) ينظر: سبك المنظوم ص ١٣٧.

الكافية الشافية إلى جواز التقديم [١].

وكذلك أبو حيان تعدد رأيه في المسألة الواحدة، ففي كتابه (ارتشاف الضرب من لسان العرب) رجّح مذهب الكوفيين في جواز العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار[٢]، ثم عاد وخالفهم في باب (ضرائر الشعر)، مرجحًا مذهب البصريين[٣].

وكذلك في مسألة توكيد النكرة بشيء من ألفاظ التوكيد؛ إذ رجّح في باب التوكيد مذهب الكوفيين القائل: بجواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة[٤]، ثم عاد وخالفهم في باب (ضرائر الشعر) [٥].

وأما تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة، فيرجع إلى عدة أسباب، ومن أهمها ما يأتي:

١. التطور الفكري:

ولا يكون هذا إلا بعد تدقيق وتحقيق، وإمعان نظر، ومعاودة تأمل في الموروث العلمي؛ لإظهار ما خفي، وكشف ما أشكل، وحل ما أعضل.

والنحوي كلما اتسعت موارد علمه، وكثر اطلاعه، واتسعت معارفه هدي بإذن الله إلى الصواب، واستقر على الحكم المبني على الدليل، بعد هضم مسائل النحو واستيعاب جوانبها ما يجعله يعدل عن رأيه الأول الذي بناه على النظرة الأولية.

---

(١) ينظر: التسهيل ص ٢٣٧ ، وشرح التسهيل٢/٣٣٧ ، وشرح العمدة ١/ ٤٢٦ ، وشرح الكافية الشافية ٢/٧٤٤.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٤.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٤٢٥.

(٤) ينظر: السابق ٤/١٩٥٣.

(٥) ينظر: السابق ٥/٢٤٥٢.

٢. مراجعة العالم رأيه، أو عدوله عنه إلى رأي آخر تبين له صوابه:

فقد يخالف النحوي رأيه الأول، ويعدل عنه إلى رأي آخر بعدما ظهر له صواب غيره.

يقول الشيخ يس:" ولا يبعد أن يكون للعالم المجتهد نظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر، وبهذا يكون له في المسألة قولان "(١).

فالأخفش قد ورد عنه أكثر من رأي في المسألة الواحدة، حتى قال عنه ابن جني: "وقد كان أبو الحسن ركابًا لهذا الثَّبَج(٢) آخذًا به غير محتشم منه، وأكثر كلامه في عامة كتبه عليه، وكنت إذا ألزمت عند أبي علي ـ رحمه الله ـ قولا لأبي الحسن شيئًا لا بد للنظر من إلزامه إياه، يقول لي: مذاهب أبي الحسن كثيرة "(٣).

وذكر ابن جني أن من أمثلة الشائع في الرجوع عنه من المذاهب ما كان أبو العباس المبرد قد تتبع به كلام سيبويه وجمعه في كتاب سماه (مسائل الغلط)، ثم اعتذر منه، وكان يقول: "هذا شيء كنا رأيناه في أيام الحداثة، فأما الآن فلا"(٤).

ومن الأمثلة على ذلك: ما ذهب إليه في "أحمر" إذا نُكِّرَ بعد التسمية، فإنه يصرفه، نَصّ على ذلك في حاشية الكتاب (٥). ومنع صرفه أيضًا نَصّ على ذلك في

---

(١) حاشيته على التصريح ٢١/١.

(٢) الثَّبَجُ: ما بين الكاهِل إلى الظهر، ويقال : ثبج كل شيء : وسطه ، وثبج الرمل : معظمه . انظر: تاج اللغة وصحاح العربية (ثبج) ٣٠١/١ ، ولسان العرب(ثبج) ٢٢٠/٢.

(٣) الخصائص ٢٠٧/١.

(٤) السابق ٢٠٧/١.

(٥) الكتاب ١٩٨/٣ حاشية (٤) ، وشرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢.

كتابه الأوسط[١]. وقد رجع الأخفش عن رأيه الأول، ونقل رجوعه عنه ابنُ مالك[٢]، وابنُه بدرُ الدين[٣]، والمراديُّ[٤] .

قال ابن مالك: "وفي "أحمر" وشبهه خلاف: فمذهب سيبويه أنه لا ينصرف إذا نكر بعد التسمية، وخالفه الأخفش مدة ثم وافقه في كتابه "الأوسط"، وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى ؛ لأنها آخر قوليه"[٥].

٣. الوقوف على دليل لم يطلع عليه:

لا شك أن الدليل من أهم دعائم الحكم النحوي، بل هو أساس الحكم، وهو المعول عليه في إثبات القواعد النحوية والتصريفية، والترجيح بين مذاهب النحويين، وقد يذهب النحوي إلى قول، ثم يعدل عنه؛ لوقوفه على أدلة جديدة لم يقف عليها عندما صرح بقوله الأول.

يقول السيوطي – نقلا عن ابن السراج : "أنا أفتي بفعلية ليس تقليدا منذ زمن طويل، ثم ظهر لي حرفيتها"[٦].

وقد ذهب ابن مالك في الكافية والألفية[٧] إلى أن الواو تبدل غالبًا من الياء

---

(١) شرح الجمل لابن خروف ٩٠٩/٢ ، وتنقيح الألباب ص ٢٩٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣.

(٣) شرح الألفية ص ٤٦٩.

(٤) توضيح المقاصد ١٢٢٣/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١٤٩٩/٣.

(٦) الأشباه والنظائر ١٠/٣.

(٧) قال: مِنْ لامِ فَعْلَى اسْمًا أَتَى الواوُ بَدَلْ يَاءٍ كتَقْوَى غالبًا جَا ذَا البَدَلْ.
الألفية ص ٧٧، شرح الكافية الشافية ٢١٢١/٤

الكائنة لامًا لـ (فَعْلَى) اسمًا فرقًا بينه وبين الصفة وذلك نحو: (تقوى) أصله (تقيا) لأنه من تقيت، ولكنهم قلبوا الياء واوًا؛ ليفرقوا بينه وبين (صديا، وخزيا) من الصفات. ورجع عن ذلك إلى ما ذكره في التسهيل وإيجاز التعريف من الحكم بشذوذ الإبدال فيها(١).

يقول ناظر الجيش: "والذي يظهر أن الذي ذكره في الكافية، والألفية هو ما عليه جمهور الناس، ثم إن اجتهاده ونظره أداه إلى خلاف ذلك، وقام عنده الدليل على صحته، فرجع عن ذلك إلى ما ذكره في التسهيل وإيجاز التعريف من الحكم بشذوذ الإبدال"(٢).

٤. النزعة المذهبية:

الأصل في آراء النحوي أن تكون ذات طابع اجتهادي، فيعتمد على قناعته بالرأي نفسه وليس بصاحبه، فلا يتعصب لعالم مهما علت منزلته.

وقد تكون آراء النحوي واجتهاداته نابعة من نزعته وميوله واتجاهاته النحوية، فيدفعه هذا إلى اختيار مذهب معين، ثم يعاود النظر فيه بعد طول نظر وتجرد، فيعدل عنه إلى رأي آخر، ومن ثم يصبح له في المسألة رأيان.

---

(١) ينظر: التسهيل ص ٣٠٩، وإيجاز التعريف في علم التصريف ص ١٥٨.

(٢) تمهيد القواعد ٥١٣١/١٠، ٥١٣٢.

المبحث الأول

ظاهرة تعدد الرأي عند ابن عصفور في المسألة الواحدة أسبابها وصورها

أولا: أسباب تعدد رأي ابن عصفور في المسألة الواحدة:

في ضوء ما تم دراسته يمكننا تحديد هذه الأسباب، ومن أهمها ما يأتي:

١. التطور الفكري:

يتميز ابن عصفور بسَعةِ اطلاعه على كتب النحو، ومذاهبِ النحاة، وأقوالهم، وأدلتهم، ومصادرهم، اطلاعًا مكَّنه من المناقشة والترجيح، فكانت له في النحو نظرات، وفي مسائله آراء، ومن ثم فمن الطبيعي أن يتطور فكره النحوي.

ومن غير المستبعد أن يكون تطور الفكر النحوي لابن عصفور سببا في تعدد رأيه في المسألة الواحدة.

ومما يمكن عده من التطور الفكري عند ابن عصفور ما نراه في مؤلفاته في مسألة الجمع بين التمييز وفاعل (نعم) و(بئس) الظاهر، فذهب إلى أنه لا يجوز الجمع بين فاعلهما والتمييزِ والفاعل ظاهرٌ[١]. كما ذهب إلى جواز الجمع بينهما إن أفاد التمييز معنىً لا يفيده الفاعل[٢].

ففي الأول ذهب إلى أنه لا يجوز الجمع بين التمييز وفاعل (نعم) و(بئس) الظاهرِ، وقيد جوازه في رأيه الثاني بالإفادة، فإن أفاد التمييز معنىً لا يفيده الفاعل جاز وإلا فلا.

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٦٠٦/١.

(٢) المقرب ٦٨/١.

٢. عدوله عن رأي إلى رأي آخر تبين له صوابه:

فقد يقول ابن عصفور بآراء حول مسائل معينة، تخالف ما قرره بشأن هذه المسائل ذاتها، في مواضع أخرى من تصانيفه، ولذلك دلالته الخطيرة، فهو يدل أول ما يدل على ذاتية في الفكر، لها طابعها المميز في التصور والتحليل والتركيب، وعلى مراجعة المُفكِّر لنفسه بين آونة وأخرى؛ ليقرر المسائل المعينة؛ انطلاقا مما يستجد في ذاته من أمور غفل عنها ذات وقت، أو أنه أقرّها حينا، ثم رآها لا تتفق والزاوية التي ينظر من خلالها إلى المباحث العلمية التي يهتم بها، فراجعَ فيها القول؛ وصولا إلى الحقيقة التي ينشدها(١).

ومن هذا القبيل عند ابن عصفور ما تقف عليه في مسألة حذف حرف الجر وإبقاء عمله، فذهب إلى أنه يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله، في الشعر وفي الكلام نادرًا، وهو أحد قوليه في شرح جمل الزجاجي. (٢).

وذهب في قوله الآخر إلى أن حروف الجر لا يجوز إضمارها وإبقاءُ عملها إلا في ضرورة الشعر، ولا يجوز شيء من ذلك في سعة الكلام(٣).

فذكر كلا المذهبين في كتاب واحد إلا أن الأول منهما أسبق، مما يجعلنا نقول: إن قوله الثاني يعد رجوعا عن قوله الأول.

٣. الوقوف على دليل لم يطلع عليه:

وتجد هذا الأمر عند ابن عصفور في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه

---

(١) ينظر: منهج ابن عصفور الإشبيلي في النحو والتصريف ص ٢٦٠.

(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٢٤، ٤٢٧، والمقرب ١/١٩٦، ١٩٧.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/٤٨٣، وضرائر الشعر ص ١٤٤، ١٤٥.

بغير الظرف والجار والمجرور، فقد صرح في شرح جمل الزجاجي بأنه لا يجوز الفصل بينهما إلّا بالظرف والجار والمجرور في الضرورة، ولا يجوز الفصل بغيرهما، وفاقًا للبصريين(١). بيد أنه قد وقف على أدلة ذكرها في كتابه ضرائر الشعر جعلته يرجح مذهب الكوفيين(٢). كما سيأتي في الحديث عن هذه المسألة.

وكذلك في مسألة حذف التنوين لالتقاء الساكنين، فقد صرح بأن حذف التنوين لالتقاء الساكنين لا يجوز إلا في الضرورة (٣). ثم ذهب إلى أن الصحيح جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين في سعة الكلام(٤)؛ لما وقف عليه من أدلة من القراءات القرآنية، والأشعار العربية، التي ربما لم يقف عليها عندما صرح بقوله الأول. كما سيأتي.

٤. ويمكن أن يكون تعدد الرأي عند ابن عصفور مرجعه إلى أمرين:

الأوَّل: سعة موارد علمه، وكثرة اطلاعه.

والثاني: نقلته إلى تونس، واتصاله بعدد كبير من النحاة (٥).

ثانيًا: صور تعدد رأي ابن عصفور في المسألة الواحدة:

تعدد رأي ابن عصفور في المسألة الواحدة، جاء في صورتين:

إحداهما: تعدد رأيه بين اختصاص الحكم بالضرورة وجوازه في سعة الكلام، ومنه

---

(١) ينظر: مثل المقرب ١٠٥، ١٠٦ وشرح جمل الزجاجي ٤٩/٢، ٢٧٧، ٦٠٥، ٦٠٦.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر ص ١٩٨، ١٩٩ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ٤٤٧/٢.

(٤) السابق ٥٧٧/٢.

(٥) ينظر: منهج ابن عصفور الإشبيلي في النحو والتصريف ص ٢٦٠.

على سبيل المثال:

أ. إدخال اللام على المفعول المتأخر عن عامله الفعل، فقد صرح بأنه يجوز دخول اللام على المفعول به إذا تأخر عن العامل في الضرورة الشعرية وفي الكلام نادرًا(١). كما صرح بأنه لا يجوز إلا في الضرورة(٢).

ب. حذف حرف الجر وإبقاء عمله، فذهب إلى أنه يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله، في الشعر وفي الكلام نادرا(٣). وذهب – أيضا – إلى أن حروف الجر لا يجوز إضمارها وإبقاءُ عملها إلا في ضرورة الشعر، ولا يجوز شيء من ذلك في سعة الكلام(٤).

ج. الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور، فصرح في شرح جمل الزجاجي، ومثل المقرب بأنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلّا بالظرف والجار والمجرور في الضرورة، ولا يجوز الفصل بغيرهما(٥). وصرح في ضرائر الشعر بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور في سعة الكلام وإن لم ينقس ذلك(٦).

والأخرى: تعدد رأيه بين جواز الحكم ومنعه في المسألة الواحدة، ومنه على سبيل المثال:

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٥١٤.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر ص ٦٧.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٢٤، ٤٢٧، والمقرب ١/١٩٦، ١٩٧.

(٤) ضرائر الشعر ص ١٤٤، ١٤٥.

(٥) ينظر: مثل المقرب ١٠٥، ١٠٦ وشرح جمل الزجاجي ٢/٤٩، ٢٧٧، ٦٠٥، ٦٠٦.

(٦) ضرائر الشعر ص ١٩٩.

أ. جر المعطوف المجرد من (أل) والإضافة على المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه، نحو: " جاء الضارب الغلام وزيد"، فأجازه في شرح جمل الزجاجي[١]. ومنعه في المقرب ومثل المقرب[٢].

ب. وصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية والفعلية، فأجاز في المقرب وصلها بالجملتين الاسمية والفعلية"[٣]. وفي شرح جمل الزجاجي منع وصلها بالجملة الاسمية[٤].

وسيأتي ذلك كله مفصلا في مواضعه إن شاء الله تعالى.

---

(١) ٥٥٦/١.

(٢) ينظر: المقرب ١٢٧/١، ومثل المقرب ص ١٨٢، ١٨٣.

(٣) ٦٠/١.

(٤) ١٨١/١.

المبحث الثاني

تعدد رأي ابن عصفور بين اختصاص الحكم بالضرورة وجوازه في سعة الكلام

من مظاهر تعدد رأي ابن عصفور في المسألة الواحدة أنه قد يحكم على الشيء الواحد بأنه خاص بالضرورة الشعرية، ثم يحكم على الشيء نفسه بجوازه في الضرورة وفي سعة الكلام، ومن ذلك:

١. إدخال اللام على المفعول المتأخر عن عامله الفعل:

الفعل المتعدي بنفسه إلى واحد، نحو: ضربتُ زيدًا يجوز أن يتعدى إليه بحرف الجر، وهو اللام[١]، وذلك إذا تقدّم المفعول، فتقول: زيدًا ضربتُ ولزيدٍ ضربتُ، قال الله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [٢]، وإنّما تدخل اللام عليه إذا تقدَّم؛ لأنَّ العامل إذ ذاك يضعف عن عمله بتأخره عن معموله، فيضعف تسلطه عليه، فلا بد من واسطة تقوي عمله، وهي اللام[٣].

ولا يجوز أن تدخل عليه إذا تقدم غير اللام إلا أن يحفظ، فيكون من باب ما زيد فيه حرف الجر، فلا يتجاوز مسحت رأسه وبرأسه، وخشنت صدره وبصدره، أو في

---

(١) قال ابن مالك: "ولا يفعل ذلك إلا بمتعد إلى واحد؛ إذ لو فعل ذلك بمتعد إلى اثنين فإما أن يزاد فيهما أو في أحدهما، وفي كليهما محذور: أما الزيادة فيهما فيلزم منها تعدية فعل واحد إلى مفعولين بحرف واحد، ولا نظير له. وأما الزيادة في أحدهما فيلزم منها ترجيح دون مرجح، وإيهام غير المقصود فوجب اجتنابه". شرح الكافية الشافية ٨٠٣/٢، ٨٠٤.
واختصت اللام بذلك من بين حروف الجر؛ لإفادتها التخصيص المناسب لتعلق الفعل بالمفعول. ينظر: شرح الكافية للرضي ٤٢٠/٣.

(٢) من الآية :(٤٣) سورة يوسف.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٠٨/١، والتذييل والتكميل ٢٨/٧.

ضرورة[١].

فإن تأخر المفعول، فقال الأخفش وأبو عمرو – فيما حكاه عنهما الجرمي–: إن اللام تدخل تأكيدًا إذا قُدم المفعول، ولا يجوز في غير ذاك إلا إذا اضطر شاعر، نحو قول النابغة [٢]:

ولم أقذف لمُسلمة حصانٍ بحمد الله مُوجبة عُضالا [٣].

وذهب المبرد إلى أن هذه اللام يجوز أن تدخل على المفعول تقدم أو تأخر، لكن إذا تأخر فالأحسن عدم إدخالها[٤].

ويرى الزجاجي أن إدخال هذه اللّام بين المفعول والفعل غير مقيس، وإنّما هو مسموع في أفعال تحفظ ولا يقاس عليها، فإنه غير جائز أن يقال: ضربت لزيد، وأكرمت لعمرو. وأنت تريد: ضربت زيدا، وأكرمت عمرا[٥].

وظاهر كلام ابن جني أن دخول اللام في غير الشعر جائز، قال في (التنبيه) [٦]:

---

(١) التذييل والتكميل ٢٩/٧.

(٢) من الوافر بلا نسبة في التذييل والتكميل ٢٩/٧، ولم أقف عليه إلا في هذا الكتاب.
والشاهد فيه: دخول اللام على المفعول (مسلمة) المتأخر للضرورة.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٢٨/٧، ٢٩.

(٤) قال: "وَهَذِه اللَّام تدخل على الْمَفْعُول فَلَا تغير مَعْنَاهُ لِأَنَّهَا لَام إِضَافَة وَالْفِعْل مَعهَا يجْرِي مجْرى مصدره كَمَا يجْرِي الْمصدر مجْرَاه فِي الرَّفْع وَالنّصب لما بعده لِأَن الْمصدر اسْم الْفِعْل قَالَ الله عز وَجل: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ وَقَالَ بعض الْمُفَسّرين فِي قَوْله: ﴿قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ مَعْنَاهُ رِدفَكُمْ وَتقول: لزيد ضربت ولعمرو أكرمت إِذا قدمت الْمَفْعُول لتشغل اللَّام مَا وَقعت عَلَيْهِ فَإِن أَخَّرته فَالْأَحْسَن أَلا تدْخلهَا ...".المقتضب ٣٧/٢.

(٥) اللامات ص ١٤٧.

(٦) التنبيه على مشكلات الحماسة ص ١٨٠، ١٨١.

"لك أن تجعل اللام موصلة إلى المفعول توكيدًا، كقوله تعالى: ﴿ رَدِفَ لَكُم ﴾ [١]،و﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ ، غير أن هذا قُدم فيه المفعول، فحسنت اللام لإعانة الفعل" [٢].

أما ابن عصفور فقد تحدث عن هذه المسألة كغيره من النحويين، وبالنظر إلى ما سطره في مؤلفاته نجد أنَّ له فيها رأيين:

أحدهما: أنه يجوز دخول اللام على المفعول به إذا تأخر عن العامل في الضرورة الشعرية وفي الكلام نادرًا[٣]. صرح بذلك في شرح جمل الزجاجي.

قال: " وأمّا ما يصل إلى مفعول بنفسه فلا يخلو أن يكون من باب ما يتعدّى إلى واحدٍ أو من باب ما يتعدَّى إلى أكثر، فإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد نحو: ضربتُ زيدًا، فلا يخلو أن تقدّم المفعول أو تؤخره، فإن قدمته جاز دخول اللام عليه

---

(١) من الآية :(٧٢) سورة النمل.

(٢) التذييل والتكميل ٢٩/٧.

(٣) النادر: أقل من الْقَلِيل ويقع النادر في الشعر وفي الكلام. ينظر: الكليات للكفوي ص: ٥٢٩.
ولم ينص أحد من النحويين – فيما اطلعت عليه – على أن النادر يطلق على الضرورة أو العكس، لكنهم فرقوا بينهما في التعبير والاستعمال، فتراهم يقولون – مثلا–: إن حذف الفاء من جواب الشرط لا يقع إلّا في النادر من الكلام أو في الضّرورة، هكذا عبر السيوطي وغيره. الأشباه والنظائر في النحو ٤/ ٨٨.
وقال أبو حيان : " فإن كان غير مفرد، كأن يكون جمع تكسير فلا يجوز تثنيته إلا نادرًا قالوا: لقاحان سوداوان، أو ضرورة نحو قوله:

.... عند التفرق في الهيجا جمالين".

ارتشاف الضرب ٢/ ٥٤٩. ومن ثم أرى أنه لا يمكن إطلاق الضرورة على النادر أو النادر على الضرورة.

فتقول: زيدًا ضربتُ ولزيدٍ ضربتُ، قال الله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ ، وإن لم يقدَّم لم يجز دخول اللام عليه إلا في ضرورة شعر أو في نادر كلام نحو قوله(١):

فلمَّا أنْ تَواقَفْنَا قَليلًا أنَخْنَا للكَلاكِلِ فارْتَمَيْنَا

يريد أنخنا الكلاكِلَ. "(٢).

وقال: "ولا تدخل على المفعول إذا كان متأخرًا عن عامله إلا في ضرورة شعر، نحو قوله:

فلمَّا أنْ تَواقَفْنَا قَليلًا أنَخْنَا للكَلاكِلِ فارْتَمَيْنَا

أي أنخنا الكلاكلَ، أو في نادر كلام يُحفظ ولا يُقاس عليه نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم﴾ ، أي رَدِفَكم"(٣).

والآخر: أنه لا يجوز دخول اللام على المفعول به إذا تأخر عن العامل إلا في ضرورة شعر، وقد يجيء ذلك في سعة الكلام إلا أن ذلك لا يحسن إلا في الشعر، فلذلك عده في الضرائر. وبه صرح في ضرائر الشعر.

قال: "ومنها (أي من ضرائر الزيادة): زيادة اللام على المفعول في حال تأخره عن الفعل العامل فيه تقوية للعمل، نحو قول ابن ميادة(٤):

---

(١) من الوافر، بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٠٨/١، والتذييل والتكميل ٢٨/٧، وتمهيد القواعد ١٧٣٩/٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٣٠٨/١.

(٣) السابق ١/ ٥١٤.

(٤) من الكامل لابن ميادة واسمه الرَّمَّاح بن أبرد، في ضرائر الشعر ص ٦٧، والمقاصد النحوية ١٢٢٣/٣، شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٠٦/٤.

ومَلَكْتَ مَا بينَ العراقِ ويَثْرِبٍ مُلْكًا أَجارَ لمسلِمٍ ومُعاهِدِ

يريد: أجار مسلمًا ومعاهدًا.

وقول الآخر:

فلمَّا أنْ تَواقَفْنَا قَليلًا أنَخْنَا للكَلاكِلِ فارْتَمَيْنَا

يريد: أنخنا الكلاكل. وقد يجيء ذلك في سعة الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ أي ردفكم، إلا أن ذلك لا يحسن إلا في الشعر، فلذلك أورد في الضرائر [١].

وذهب في المقرب إلى أنه يجوز إدخال اللام على المفعول به إذا تقدّم على العامل؛ وقد يجيء ذلك مع التأخير إلا أنه لا يقاس عليه؛ إلا في ضرورة نحو قوله:

فلمَّا أنْ تَواقَفْنَا قَليلًا أنَخْنَا للكَلاكِلِ فارْتَمَيْنَا

أي: أنخنا الكلاكل [٢].

والراجح أن مذهبه في هذه المسألة جواز دخول اللام على المفعول به إذا تأخر عن العامل في الضرورة الشعرية وفي الكلام نادرًا، وذلك لما يأتي:

١. أنه صرح به في أكثر من موضع في شرح جمل الزجاجي.

٢. أنه أقر في ضرائر الشعر بمجيئه في سعة الكلام إلا أن ذلك لا يحسن إلا في الشعر، فلذلك عده في الضرائر. وفيه نظر؛ فقد جاء في قوله تعالى: ﴿ قُلْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم ﴾ ، وقوله تعالى ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾.

(١) ضرائر الشعر ص ٦٧.

(٢) المقرب ١/١١٥.

٢. حذف حرف الجر وإبقاء عمله:

قد تحذف حروف الجر في اللفظ اختصارًا واستخفافًا إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليها، فتجري لقوّة الدلالة عليها مجرى الثابت الملفوظ به، وتكون مرادة في المحذوف منه. وهي في ذلك على ضربين:

أحدهما: ما يحذفُ ثمّ يوصَل الفعل إلى الاسم، فينصبه كالظروف إذا قلت: "قمت اليومَ"، وأنت تريد: "في اليوم"، ونحوُ: "اخترتُ الرجالَ زيدًا"، و"استغفرت اللهَ ذنبي".

والآخر: ما يحذف ولا يوصل الفعل، فيكون الحرف المحذوف كالمُثْبَت في اللفظ، فيجرّون به الاسم، كما يجرّون به وهو مثبتٌ ملفوظٌ به، كقول الشاعر[١]:

رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ

أراد: "رُبَّ رسمِ دارٍ"، ثمّ حذف حرف الجر؛ لكثرة استعمالها[٢].

وحكى المبرد عن رؤبة أنه كان يقال له: "كيف أصبحتَ"؟ فيقول: "خَيْرٍ عافاك اللهُ"، أي: بخيرٍ، فحذف الباء لوضوح المعنى[٣].

وعليه حمل بعضُهم قراءة حمزة: {وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِى تَسَآءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ }[٤] على تقديرِ: "وبالأرحام"؛ لأنّ العطف على الضمير المخفوض لا يسوغ إلَّا بإعادة

---

(١) من الخفيف، لجميل بن معمر في ديوانه ص ١٠٥، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٩٦/٢، والمقاصد الشافية ٧٠٧/٣، والمقاصد النحوية ١٢٦٩/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥١٦/٤.

(٣) الكامل في اللغة والأدب ٧٠/٢.

(٤) من الآية: (١) سورة النساء. اتفق القراء على نصب (والأرحامَ) إلا حمزة فإنه خفض الميم عطفًا على الهاء في (بِه) ينظر: معاني القراءات ٢٩٠/١، والحجة للقراء السبعة ١٢١/٣.

الخافض[١].

ومنه قول النبي صلّى الله عليه وسلّم: «خَيْرُ الْخَيْلِ الأَدْهَمُ الأَقْرَحُ الأَرْثَمُ الْمُحَجَّلُ ثَلاَثٍ»[٢]، بخفض ثلاث على أن يكون المراد المحجل في ثلاث.

وأجازه ابنُ الشجري على ضعفٍ بغير عوضٍ، فقال: "إنّ إضمار الجارّ، وإعماله بغير عوضٍ ضعيف" [٣]. وأجاز العكبري حذف الجار وإبقاء الجر[٤].

أما ابن عصفور فله في هذه المسألة رأيان:

أحدهما: أنه يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله، في الشعر وفي الكلام نادرًا صرح بذلك في أحد قوليه في شرح جمل الزجاجي [٥].

قال: "ولا يجوز إضمار حرف الخفض، وإبقاء عمله إلا في ضرورة؛ نحو قوله[٦]:

لاه ابن عمّك لا أفضلت في حسب عنّى، ولا أنت دياني فتخزوني

أو في نادر كلام نحو ما حكى من قول بعضهم: "خيرٍ عافاك الله" أي: على خير"[٧].

والآخر: أن حروف الجر لا يجوز إضمارها وإبقاءُ عملها إلا في ضرورة الشعر، ولا يجوز شيء من ذلك في سعة الكلام، إلا في اسم الله تعالى في القسم تخفيفًا لكثرة

---

(١) ينظر: الخصائص ٢٨٦/١، والإنصاف ٣٨٢/٢.

(٢) مسند الإمام أحمد، مسند الأنصار، حديث أبي قتادة ٢٥٧/٣٧.

(٣) أماليه ١٣٢/٢.

(٤)التبيان في إعراب القرآن ٤٢٤/١.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ١/ ٢٢٤، ٤٢٧، والمقرب ١٩٦/١، ١٩٧.

(٦) من البسيط، بلا نسبة في الإنصاف ٣٢٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٥٩/٣، وشرح ابن الناظم ص ٢٦٤، وارتشاف الضرب ٢٤١٩/٥.

(٧) المقرب ١٩٦/١، ١٩٧.

الاستعمال ذهب إلى ذلك في قوله الآخر في شرح الجمل، وضرائر الشعر[١].

قال: "وأما نقص الكلمة فمنه: إضمار حرف الخفض وإبقاء عمله من غير أن يعوض منه شيء، نحو قوله:

لاهِ ابن عمك لا أفضلت في حسب ... عني ولا أنت دياني فتخزوني

يريد: لله ابن عمك... ولا يجوز شيء من ذلك في سعة الكلام، إلا في اسم الله تعالى في القسم، فإنه قد يحذف منه حرف الجر، ويبقى عمله تخفيفًا لكثرة الاستعمال، فيقال: الله لأفعلن، بخفض اسم الله ... أو في شذوذ من الكلام، نحو ما روى عن رؤبة من أنه كان يقال له: (كيف أصبحت، عافاك الله)، فيقول: (خير والحمد الله)، يريد: على خير"[٢].

وفي ضوء ما سبق يظهر أن هناك اتفاقا بين قولي ابن عصفور في حذف حرف الجر وإبقاء عمله في الضرورة، أما جوازه في الكلام فهو المختلف فيه بين قوليه.

والراجح: أن مذهبه عدم جواز حذف حرف الجر وإبقاء عمله إلا ضرورة؛ لأمور:

أحدها: أنه ذكر كلا المذهبين في شرح الجمل، والأول منهما أسبق.

والثاني: أنه ذكر رأيه الثاني في ضرائر الشعر الذي ألفه – غالبا- بعد شرح الجمل، فيعد قوله الثاني رجوعا عن قوله الأول.

والثالث: أنه أول ما جاء في الكلام من حذف حرف الجر وإبقاء عمله. ولم يجز القياس عليه، وحكم عليه بالشذوذ[٣].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٤٨٣/١، وضرائر الشعر ص ١٤٤، ١٤٥.

(٢) ضرائر الشعر ص ١٤٤، ١٤٥.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢٢٤/١، وضرائر الشعر ص ١٤٥.

٣. الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور:

المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد فلا يفصل بينهما كما لا يفصل بين حروف الكلمة، ومذهب سيبويه[١]، وجمهور النحويين[٢] أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الاختيار مطلقًا، ويجوز الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار والمجرور، ولا يجوز الفصل بغيرهما، وإليه ذهب الفراء [٣].

وذهب يونس[٤] إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في النثر بالظرف، والجار والمجرور خاصة، ولم يجوِّز الفصل بغيرهما؛ لكون الكلام لا يستغني بهما فيكون الفصل كلا فصل، ولكثرة ما يتوسع في الظرف، فأجاز: " لا غلامي بها لك"، و"لا يدي اليوم لك".

وذهب أكثر الكوفيين[٥] إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في السعة بالظرف، والجار والمجرور، ومعمول المصدر، كما أجازوا الفصل بغير الظرف والجار والمجرور في الشعر.

أما ابن عصفور فله في هذه المسألة قولان:

أحدهما: ما صرح به في شرح جمل الزجاجي، ومثل المقرب من أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلّا بالظرف والجار والمجرور في الضرورة، ولا

---

(١) الكتاب ١٨٨/١، ١٨٩، ٢٨٠/٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٦٨/٣، والأصول في النحو ٢٢٧/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٤/٣، والخصائص ٤٠٦/٢ ، والمفصل ص ١٣٠، والإنصاف ٣٥٥/٢.

(٣) معاني القرآن ٨١/٢.

(٤) ينظر مذهبه في الكتاب ٢٨١/٢، ٢٨٠.

(٥) ينظر مذهبهم في: الإنصاف ٣٤٩/٢، وارتشاف الضرب ١٨٤٦/٤، والتصريح ٧٣٢/١ .

يجوز الفصل بغيرهما، وفاقًا للبصريين [١].

قال: "ومن التقديم والتأخير الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما ينبغي له أن يأتي بعدُ أو قبلُ، وهو ينقسم قسمين: مقيسٌ في الضرورة وغير ذلك. فالمقيس ما يُفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بظرف أَو مجرور نحو قول ذي الرمة[٢]:

كأَنَّ أصواتَ من إيغالِهِنَّ بنا ... أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ

يريد: كأَنَّ أصواتَ أواخر المَيْسِ من إيغالِهِنَّ بنا أصواتُ الفراريجِ، فقدَّم ...

وغير المقيس من هذا أن يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والمجرور، نحو قوله[٣]:

فزجَجْتُها بِمزَجَّةٍ ... زَجَّ القلوصَ أبي مَزادَهْ

يريد: زج أَبي مزادة القلوصَ ... ولذلك أنكروا قراءة ابن عامر: {وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ} [٤]، وهو غلط من ابن عامر، والذي غلّطه في ذلك أنَّ شركاءَهم كان مرسومًا في مصحفه بياء على حسب رسم مصاحف أهل

---

(١) ينظر: مثل المقرب ١٠٥، ١٠٦ وشرح جمل الزجاجي ٤٩/٢، ٢٧٧، ٦٠٥، ٦٠٦.

(٢) من البسيط ، في ديوانه ص ٤٢ ، والرواية في الديوان:

.... أَنْقاضُ الفَرارِيجِ

والبيت له في الكتاب ١٧٩/١ ، ١٦٦/٢ ، والخصائص ٤٠٦/٢ ، والإنصاف ٣٥٤/٢.

(٣) من الكامل بلا نسبة في الخصائص ٤٠٨/٢ ، والإنصاف ٣٢٧/٢ ، وشرح الكافية الشافية ٩٨٥/٢ ، وشرح الأشموني ١٨٠/٢ .

(٤) من الآية: (١٣٧) سورة الأنعام، ينظر القراءة في: السبعة في القراءات ص ٢٧٠، والحجة للقراء السبعة ٤٠٩/٣. ووجه قراءة ابن عامر أنه فرق بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، كأنه قال: قتل شركائهم أولادهم.

الشام"[١].

والآخر: جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور في الكلام وإن لم ينقس ذلك.

قال: " ولا ينكر الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف ولا مجرور في الكلام، وإن لم ينقس ذلك"[٢].

وقد ترتب على اختلاف رأيه في هذه المسألة اختلاف موقفه من قراءة ابن عامر، ففي شرح الجمل غلط ابن عامر، قال: "وهو غلط من ابن عامر، والذي غلّطه في ذلك أنَّ (شركاءَهم) كان مرسومًا في مصحفه بياء على حسب رسم مصاحف أهل الشام"[٣].

وفي مثل المقرب وصف قراءة ابن عامر بأنها نادرة.

قال: " وأما قراءة ابن عامر: { قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ} فنادرة، وقد يمكن أن يكون الذى غلطه في ذلك رسم «شركائهم» في مصحف أهل الشام بالياء، فتوهم أن الخفض بإضافة المصدر، وأن (أولادهم) مفعول، والشركاء فاعل؛ كما هو في القراءة الأخرى، وليس كذلك، بل الخفض في شركائهم على أنه بدل من الأولاد، وخفض الأولاد بإضافة المصدر إليه، وهو من قبيل بدل الشيء من الشيء؛ لأن الأولاد شركاء الآباء في أموالهم"[٤].

ومع تغليطه ابن عامر في شرح الجمل ووصف قراءته بالندور في مثل المقرب إلا

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/٦٠٤-٦٠٦.
(٢) ضرائر الشعر ص ١٩٩.
(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/٦٠٦.
(٤) مثل المقرب ص ١٠٥، ١٠٦.

أنه في ضرائر الشعر أقر بجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور في الكلام، ودافع عن قراءة ابن عامر.

قال: " وزعم الفراء[١] أن هذه القراءة خطأ، وادعى أن الذي دعا ابن عامر إلى ذلك أن مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة في (شركائهم)، فقدر لذلك أن الشركاء هم المضلون لهم الداعون إلى قتل أولادهم، فأضاف القتل إليهم كما يضاف المصدر إلى فاعله، ونصب (أولادهم)؛ لأنهم المفعولون، ولو أضاف المصدر إلى المفعولين، فقال: (قتل أولادهم)، للزمه أن يرفع الشركاء، فيكون مخالفًا للمصحف، فكان اتباع المصحف آثَرَ عنده.

وهذا عندي تحامل عليه، ولا ينكر مجيء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ظرف ولا مجرور في الكلام، وإن لم ينقس ذلك"[٢].

واستدل على ذلك بعدة أمور، وهي:

١. ما حكاه أبو عبيدة عن أبي سعيد، وهو أعرابي، أنه سمعه يقول: "إن الشاة تسمع صوت – قد علم الله – ربها، فتقبل إليه وتثغو"[٣]، يريد: إن الشاة تسمع صوت ربها قد علم الله، فقدم الجملة، وفصل بها بين المضاف والمضاف إليه. وقراءة ابن عامر أسهل من هذا. ومثل ذلك قول الشاعر[٤]:

---

(١) لم أقف عليه في معاني القرآن، وفي الكشاف ٧٠/٢ " والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف شركائهم مكتوبًا بالياء".

(٢) ضرائر الشعر ص ١٩٨، ١٩٩ .

(٣) ينظر: ضرائر الشعر ص ١٩٩، والمقاصد الشافية ١٨٣/٤.

(٤) من الوافر لأشهب بن رميلة في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٧/٢، بلا نسبة في الكتاب ١٦٦/٢، والمقتضب ٦٢/٣، والتذييل والتكميل ٣٠/١٠.

وَكَمْ – قَدْ فَاتَنِي – بطلٍ كميٍ وَيَاسِرُ فِتْيَةٍ سَمْحٌ هَضُومُ

يريد: وكم بطل كمي قد فاتني، فقدم الجملة وفصل بها بين (كم) وما أضيف إليه.

٢. أنهم قد فصلوا أيضًا بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بمجرور واسم غير ظرف، ومن ذلك قوله[١]:

تمرُّ على ما تستمرُّ، وقد شَفَتْ غَلَائِلَ – عبدُ القَيْسِ منها– صُدُورِهَا

وفصلوا أيضًا بينهما بمجرور واسمين غير ظرفين. ومن ذلك قوله[٢]:

نفى الذَمَّ عن أثوابه مثل ما نفى أذى درنًا عن جلده – الماءُ – غاسلِ

يريد: مثل ما نفى الماء أذى غاسل درنا عن جلده.

٣. أنهم قد فعلوا أيضًا ما هو أشد من هذا كله، وقدموا مع ذلك المضاف إليه على المضاف، كقوله[٣]:

تَفَرّقَ ألافُ الحجِيجِ على مِنًى وصدعهم مُسْي النوى عند أربع

يريد: وصدعهم النوى عند مسي أربع ليال، ففصل بين (عند) وما أضيفت إليه، وهو مسي، بـ (النوى)، وليس بظرف، وقدم مع ذلك (مُسْي) عليها[٤].

كذلك اختلف موقف ابن عصفور من قول الشاعر:

نفَى الذمَّ عن أَثوابه مثلما نفى أَذى ــ درنًا عن جلده، الماءُ ــ غاسِل

---

(١) من الطويل، بلا نسبة في شرح السيرافي ٢٤٢/١، والإنصاف ٣٥٠/٢، وشرح التسهيل ٢٧٤/٣.

(٢) من الطويل بلا نسبة في شرح جمل الزجاجي لابن عصفور٦٠٦/٢، وضرائر الشعر ص ٢٠٠.

(٣) من الطويل من إنشاد أبي عبيدة في ضرائر الشعر ص ٢٠٠.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر ص ١٩٨، ١٩٩ .

فحكم عليه في شرح الجمل بأنه أقبح ما ورد في الباب[١]، وفي ضرائر الشعر أتي به شاهدًا مؤيدا جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه[٢].

والراجح أن مذهبه الجواز وفاقا للكوفيين؛ وذلك لعدة أمور:

١. أنه ذهب إليه في ضرائر الشعر، ويمثل هذا رجوعا عن رأيه في شرح الجمل.

٢. كما أنه استدل لجوازه بعدة أمور، واكتفى في رأيه الأول بالرد على قراءة ابن عامر متأثرا بنزعته البصرية.

٣. إذا ورد عن العالِم قولان متضادان، وكان أحدهما مرسلا والآخر معللا. كان المذهب الأخذ بالمعلل. كذا يقول ابن جني[٣].

٤. حذف فعل الشرط وجوابه:

أدوات الشرط تقتضي فعلين الأول فعل الشرط، والثاني جواب الشرط، وإذا دلّ على فعل الشّرط دليل جاز حذفه، كقول الشاعر[٤]:

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءٍ ... وَإِلّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الحُسَامُ

يريد: وَإِلَّا تُطَلِّقْهَا يَعْلُ[٥].

وإذا تقدم على الشرط ما هو الجواب في المعنى أغنى ذلك عن ذكره، كما في

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٦٠٦.

(٢) ينظر: ضرائر الشعر ص ٢٠٠.

(٣) ينظر: الخصائص ١/٢٠١.

(٤) من الوافر، للأحوص في ديوانه ص ٢٣٨، والرواية: فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بأهلٍ وَإِلّا شَقَّ ...، والمقاصد النحوية ٤/١٩٢٧، والتصريح ٢/٤١٠، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٦/٥٤.

(٥) ينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/ ٨٨٦.

نحو: أفعل كذا إن فعلت. يريد فافعل.

وإذا لم يتقدم على الشرط ما هو الجواب في المعنى فلا بد من ذكره، إلا إذا دل عليه دليل، فإنه حينئذ يسوغ حذفه، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ﴾[(١)] تتمته: فافعل[(٢)].

ويجوز حذف الشرط والجواب معا وإبقاء الأداة، كقول الشاعر[(٣)]:

قالتْ بناتُ العمِّ: يا سَلْمَى، وإنْ كانَ فقيرًا مُعْدِمًا؟ قالت: وإنْ

أي وإن كان فقيرًا مُعدِمًا فقد رضيتُهُ.

وقول الآخر[(٤)]:

فَإنَّ المنيَّةَ مَنْ يَخْشَها فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَما

أي: أينما يذهب تصادفه[(٥)].

فقيل: ذلك خاصّ بالشعر للضرورة، وقيل يجوزُ في النَّثر على قلَّة. ويرى ابن يعيش أن ذلك الحذف لا يختص بالضرورة، وتبعه الشيخ خالد[(٦)]. بدليل أنه قد جاء في أفصح النثر، ومنه قوله – صلى الله عليه وسلم– في الحديث: "قلت: وإن

---

(١) من الآية: (٣٥) سورة الأنعام.

(٢) ينظر: شرح ابن الناظم ص ٥٠٢.

(٣) من الرجز، لرؤبة في ديوانه ص ١٨٦، والمقاصد النحوية ١٦٩/١، والتصريح ٣٠/١، وشرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٧/٨.

(٤) من المتقارب، للنمر بن تولب في ديونه ص ١١٦، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٣٩/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٢٢٠، والمقاصد الشافية ١٦٣/٦.

(٥) ينظر: التصريح ٤١١/٢.

(٦) شرح التسهيل ص ١٥٨٤، ١٥٨٥.

زنى، وإن سرق، قال: وإنْ"[١]. ويرى ابن مالك أن حذفهما يكون بعد (إنْ) الشرطية دون غيرها في الضرورة[٢]، وبه قال الرضى، وأبو حيان[٣].

أما ابن عصفور فله في هذه المسألة رأيان:

أحدهما: أنه يجوز حذفهما في الشعر إذا كان في الكلام ما يدلّ على ذلك، وفي الكلام نادرًا، نحو قولهم: «افعل هذا إمّا لا» أي: إن كنت لا تفعل غيره، فافعله. صرح به في شرح جمل الزجاجي.

قال: "ويجوز حذف فعل الشرط وإبقاء الجواب إذا كان في الكلام دليل على ذلك، نحو قوله:

فَطَلِّقْها فلستَ لهَا بكُفء ... وإلاْ يَعلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ

وكذلك يجوز حذف الجواب وإبقاء فعل الشرط، إذا جاء الشرط عقيب كلام يدلّ على الجواب، أو أثنائه، نحو قولك: زيد قائم إن قام عمرو، وزيد إن قام عمرو قائم. ويجوز حذفهما ـ أيضا ـ في الشعر إذا كان في الكلام ما يدلّ على ذلك نحو قوله:

قالتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالتْ وَإنْ

أي: وإن كان فقيرا معدما، تمنّيته. أو في نادر كلام؛ نحو قولهم: «افعل هذا إمّا لا» أي: إن كنت لا تفعل غيره، فافعله"[٤].

---

(١) نص الحديث: " قال النبي صلى الله عليه وسلم: «قال لي جبريل من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، أو لم يدخل النار»، قال: وإن زنى وإن سرق؟ قال: «وإن» ". صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة ٤/١١٣.

(٢) ينظر: التسهيل ص ٢٣٩.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٤/٨٦، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٢٦

(٤) المقرب ١/٢٧٦، ٢٧٧.

والآخر: أن جواز حذفهما خاص بضرورة الشعر فقد عده من ضرورة النقص. صرح به في ضرائر الشعر.

قال: "ومنه: حذف فعلي الشرط والجواب بعد (أن) [١]، نحو قول امرأة من العرب:

قالتْ بَنَاتُ العَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالتْ وَإِنْ

يريد: وإن كان فقيرًا معدما فزوجينه، ولم يجئ ذلك في غير (إنْ) من أدوات الشرط، وسبب ذلك أنها أم أدوات الشرط، فجاز فيها من التصرف ما لم يجز في غيرها"[٢].

فظاهر هذا يوحي بوجود تعارض بين القولين، ولا يمكن ترجيح قول على قول؛ إلا إذا اعتبرنا أن كتابه شرح الجمل أسبق من ضرائر الشعر، فحينئذ يكون مذهبه المعتمد أن جواز حذفهما خاص بضرورة الشعر.

يضاف إلى هذا أنه صرح – أيضا– في شرح جمل الزجاجي بجواز حذف فعل الشرط والجواب معًا إذا فُهم المعنى، ولم يخص ذلك الحذف بالضرورة، بل أطلق الجواز إذا فهم المعنى.

قال: "ويجوز حذف فعل الشرط والجواب وذلك إذا فُهم المعنى"[٣].

٥. حذف اللام من جواب (لولا):

إذا كانت (لولا) حرف امتناع لوجود، فإن جوابها يكون ماضيًا مثبتًا، نحو قوله تعالى: ﴿ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [٤]، أو منفيًّا بـ(ما)، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ

(١) هكذا جاءت في نصه، وهي (إنْ).
(٢) ضرائر الشعر ص ١٨٤، ١٨٥.
(٣) شرح جمل الزجاجي ٢/٢٠٠.
(٤) من الآية: (٣١) سورة سبأ.

ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ أَبَدٗا ﴾ (١).

فإن كان جوابها ماضيا مثبتًا قرن باللام، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَوۡلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلۡمُسَبِّحِينَ * لَلَبِثَ فِي بَطۡنِهِۦٓ إِلَىٰ يَوۡمِ يُبۡعَثُونَ ﴾ (٢). وإن كان ماضيا منفيًا جرد من اللام غالبًا.

وقد تحذف اللام من جوابها المثبت، فقيل: إنه جائز وأكثر ما يأتي في الشعر وقيل: إنه خاص بضرورة الشعر (٣).

وقد جاء في الحديث عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ–: لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، لَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَوْ خُشِيَ أَنَّ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا"(٤)، ما يخرجه من حيز الضرورة.

أما ابن عصفور فله في هذه المسألة رأيان:

أحدهما: أنه لا يجوز حذف هذه اللام إلا في ضرورة الشعر. صرح به في شرح جمل الزجاجي.

قال: "ويلزم خبرها اللام ولا يجوز حذفها إلا في ضرورة الشعر مثل قوله(٥):

لولا الحمارُ يا فَتى .. .. البيت

---

(١) من الآية: (٢١) سورة النور.

(٢) الصافات: ١٤٣ – ١٤٤.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٠٥/٤.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، بَاب مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا... ٣٨٩/٣.

(٥) جزء بيت، لم أقف عليه إلا في شرح جمل الزجاجي ٤٤٢/٢.

ومثل قول الآخر[١]:

.. .. لولا الشعاعُ أَضاءَها"[٢].

وفي المقرب لم يجعل حذفها خاصا بضرورة الشعر، كما صرح في شرح الجمل. وإنما قال: "وأدوات التحضيض، وهى: هلا ولو لا ولو ما وألا بمعناها، فإن كانت «لولا» حرف امتناع لوجود، لم يلها إلا الابتداء، وتدخل «اللام» في جوابها، وجواب «لو» إذا كان موجبا أو منفيّا بـ «ما» أو بمعناها، ويجوز حذفها، ومن ذلك قوله[٣]:

لولا الحَياءُ وباقي الدِّينِ عبْتُكُما ببَعْض ما فيكما إِذْ عبْتُمَا عَوَري"[٤].

والآخر: أنه يجوِّز حذفها في قليل من الكلام، ونقله عنه جماعة من النحويين منهم: أبو حيان ، والمرادي، وابن عقيل، والسيوطي [٥].

قال أبو حيان: "وجواب (لولا) ماض مثبت مقرون باللام قال تعالى: ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ

---

(١) جزء بيت من الطويل، والبيت بتمامه:

طَعَنْتُ ابنَ عَبْدِ القَيْسِ طَعْنَةَ ثَائِرٍ ... لَهَا نَفَذٌ لَوْلَا الشّعَاعُ أَضَاءَهَا

لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٤٦، وكتاب الأفعال لابن الحداد ٦٣١/٣، والمقاصد النحوية ١١٧٧/٣.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٤٤٢/٢.

(٣) من البسيط، لتميم بن أبىّ بن أبىّ بن مقبل، من بنى العجلان في الشعر والشعراء ٤٤٧/١، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ١٩٠٥/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٢٣/٣، وهمع الهوامع ٥٧٥/٢.

(٤) المقرب ٩٠/١.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٩٠٥/٤، والجنى الداني ص ٥٩٩، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٢٣/٣، وهمع الهوامع ٥٧٥/٢.

﴿ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةِ لَمَسَّكُمۡ﴾ [1] ... وقد جاء في الشعر:

لولا الحياء وباقي الدين عبتكما ... ...

فقال ابن عصفور: حذف اللام ضرورة، وقال – أيضًا –: يجوز في قليل من الكلام"[2].

والراجح : أن مذهبه هو عدم جواز حذف هذه اللام إلا في ضرورة الشعر، وذلك لأمرين:

أحدهما: أن هذا الرأي هو الثابت في مؤلفاته، وهو الذي نص عليه.

والآخر: أن القول الأخير منقول عنه، والثابت أقوى من المنقول.

٦. جر تمييز (كم) الاستفهامية إذا فصل بينهما بظرف أو جار ومجرور:

تمييز (كم) الخبرية واجب الجر، كقولك: كم رجلٍ عندي؛ وكم مالٍ أنفقته، وجر تمييزها بالإضافة، أو بـ(مِنْ) مضمرةً على قول الفراء[3]، كأن الأصل عنده: كم من رجلٍ. وإذا فصل بين (كم) الخبرية ومميزها بجملة وجب نصبه حملا على الاستفهامية، كقول الشاعر[4]:

كَمْ نَالَنِي منهُمُ فضلًا على عَدَمٍ إذ لا أَكَادُ من الإقْتَارِ أَحْتَمِلُ [5]

---

(١) من الآية: (١٤) سورة النور.

(٢) ارتشاف الضرب ٤/١٩٠٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/٤٢٠، وارتشاف الضرب ٢/٧٨١.

(٤) من البسيط، لِلْقُطَامِيّ في الكتاب ٢/١٦٥، واللمع ص ١٤٧، والمفصل ص ٢٥٥، وتوجيه اللمع ص ٢٩٩.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٢/٤٢٠ .

ونسب إلى الفراء جواز الجر مع الفصل بالجملة[١].

وإذا فصل بينهما بظرف أو جار ومجرور جاز النصب والجر، إلا أن الجر مخصوص بالشعر عند جمهور البصريين[٢]؛ لأنه مجرور بإضافة (كم) عندهم، والفصل بالظرف بين المضاف والمضاف إليه بابه الضرورة.

وذهب الكوفيون[٣] إلى جوازه في الاختيار، نحو: كم عندك رَجُلٍ، وكم في الدار غلامٍ؛ لأنهم يجعلونه مجرورًا بإضمار الحرف؛ ولأنهم يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وغيره في السعة.

ولابن عصفور في هذه المسألة رأيان:

أحدهما: أنه يجوز خفض تمييز الاستفهامية في ضرورة شعر أَو نادر كلام. صرح بذلك في شرح جمل الزجاجي.

قال: " ويجوز حمل الاستفهامية على الخبرية فينخفض تمييزها ولا يجوز ذلك إلا إذا فهم المعنى. ولا يحمل فيما عدا ذلك ... فمثال حمل الخبرية على الاستفهامية كم غلامٍ ملكتَ، هذا ما لم تَفصِل، فإن فصَلتَ لزم الحمل على الاستفهامية.

ولا يجوز خفض تمييز الاستفهامية إلا في ضرورة شعر أَو نادر كلام، ومنه قول الشاعر[٤]:

---

(١) شرح الكافية للرضي ١٥٦/٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١٦٦/٢، ١٦٧، والمقتضب ٦١/٣، ٦٢.

(٣) ينظر: التبيين ص ٤٢٩، وتوضيح المقاصد ١٣٣٩/٣.

(٤) من الرمل، لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٣٥١، ولأنس بن زُنَيْم في المقاصد النحوية ٢٠٠٠/٤، وبلا نسبة في الكتاب ١٦٧/٢، والأصول في النحو ٣٢٠/١.

كم بجودٍ مقرفٍ نالَ العُلا ... وكريمٍ بُخلُهُ قد وَضَعَه

في رواية من رواه بخفض مقرف"[١].

والآخر: أنه لا يجوز خفض تمييز الاستفهامية إلا في ضرورة الشعر. وإليه ذهب في المقرب.

قال: " ويجوز الفصل بين الاستفهاميّة وتمييزها بالظرف والمجرور، فتقول: «كم في الدّار رجلا»، و«كم عندك جارية». وإن فصلت بين الخبريّة وتمييزها، التزم فيه النّصب، ولا يجوز الخفض إلا في ضرورة؛ نحو قوله:

كم بجودٍ مقرفٍ نالَ العُلا ... وكريمٍ بُخلُهُ قد وَضَعَه

فإنّه روى بخفض «مقرف» "[٢].

والراجح: أن مذهبه عدم جواز خفض تمييز الاستفهامية إلّا في ضرورة الشعر؛ لأنه صرح بهذين القولين؛ ولم يعلل لأحد القولين، فينبغي حينئذ أن ينظر إلى الأليق بالمذهب، ومعلوم أن ابن عصفور بصري النزعة.

٧. قلبُ الإعراب:

وهو فن من فنون العرب في كلامهم، وهو مقيس في الشعر بلا خلاف لكثرة مجيئه فيه. وقد جاء أيضًا في الكلام، ومنه ما حكاه أبو زيد: "إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء" يريدون: انتصب الحرباء في العود[٣]، وحكى أبو الحسن "عرضت الناقة على الحوض، وعرضتها على الماء" يراد بذلك، عرضت الماء

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٤٨/٢.

(٢) المقرب ٣١٣/١.

(٣) النوادر ص ٤٠٩.

والحوض عليها[١]، وحكى أيضًا من كلامهم: "أدخلت القلنسوة في رأسي" [٢]، يريدون: أدخلت رأسي في القلنسوة[٣].

والمقصود بقلب الإعراب: وضع أحد عناصر الكلام مكان الآخر، على وجه يعطي إعراب كل منهما للآخر. فهو عبارة عن تغيير في التركيب، أساسه التبادل بين عنصرين في المكان وفي الحكم النحوي(الوظيفة النحوية)، كما في "عرضت الناقة على الحوض" حيث وضعتَ الناقة مكان الحوض، وأعطيتها حكمه، ووضعت الحوض مكان الناقة وأعطيته حكمها، والأصل: عرض الحوض على الناقة[٤].

وقد اختلف العلماء في قلب الإعراب على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه يجوز في الشعر، وفي الكلام اتساعًا، واتكالا على فهم المعنى[٥].

واستدل لهذا المذهب بقوله تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾ [٦]، وبقول العرب: إن فلانة لتنوء بها عجيزتها[٧]، فالعصبة والعجيزة لا تثقل، إنما يثقل بهما، والمعنى: لتنوء العصبة بها، ولتنوء فلانة بعجيزتها، أي: تثقل بها، وبقولهم: عرض الناقة على الحوض، وإنما يعرض الحوض على الناقة، وأدخلت القلنسوة في

(١) ينظر: ضرائر الشعر ص ٢٧١.
(٢) ينظر: شرح السيرافي ٢٤٠/١، وارتشاف الضرب ٢٤٤٩/٥.
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٤٨/٥، ومغني اللبيب ص ٩١١، ٩١٢.
(٤) ينظر: ظاهرة القلب في الإعراب مفهومها – أنماطها – أثرها في معنى التركيب. د. علي أحمد الكبيسي، ص ١٦.
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٤٨/٥، والتذييل والتكميل ٢٨٠/٦.
(٦) من الآية: (٧٦) سورة القصص.
(٧) ينظر: الكامل في اللغة والأدب ٣٠٢/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١٨١/٢.

رأسي، والمعنى: أدخلت رأسي في القلنسوة(١).

والثاني: أنه يجوز في الضرورة مطلقًا.

والثالث: أنه لا يجوز إلا للضرورة وتضمين الكلام معنى يصح معه القلب(٢).

ولابن عصفور في هذه المسألة رأيان:

أحدهما: أن قلب الإعراب لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، وما جاء منه في الكلام قليل لا يقاس عليه. وإليه ذهب في أحد قوليه في شرح جمل الزجاجي.

قال: "ومن البدل المقيس في الضرائر قلبُ الإعراب، ومنهم من أجازه في الكلام. والصحيح أنه لا يجوز إلّا في الشعر، وما جاء منه في الكلام قليل لا يقاس عليه نحو قوله(٣):

مثلُ القنافِذِ هدّاجونَ قد بلغت نجرانُ أو بلَغَتْ سوءاتهم هَجَرُ

ومعلوم أنَّ نجران وهَجَر تبلغهما السوءات ولا تبلغانها. وقول الآخر(٤):

وتُرْكَبُ خَيْلٌ لا هوادَة بيننا وتَشْقَى الرماحُ بالضياطرةِ الحُمْرِ"(٥).

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٦/٢٨٠.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٦/٢٨٠، وتمهيد القواعد ٤/١٦٤٦.

(٣) من البسيط للأخطل في ديوانه ص ١٠٩، والرواية:

على العيارات هذا جون قد بلغت ... نجران أو حدّثت سوءاتهم هجر =

ولا شاهد فيه، لأن (سوءاتهم) منصوب بنزع الخافض.

والبيت له في شرح الكافية الشافية ٢/٦١٢، ولجرير في الجمل المنسوب للخليل ص ٧٩.

(٤) من البسيط بلا نسبة في الأصول في النحو ٣/٤٦٥، وشرح السيرافي ١/٢٤٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/١٨٢، ٦٠٢، ولخداش بن زهير في ضرائر الشعر ص ٢٦٦.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٢/٦٠٢.

وذهب في ضرائر الشعر إلى أن القلب مقيس في الشعر بلا خلاف لكثرة مجيئه فيه. وقد جاء أيضًا في الكلام إلا أنه لم يكثر في الكلام كثرته في الشعر، فلم يجز لذلك القياس عليه.

قال: "والقلب مقيس في الشعر بلا خلاف لكثرة مجيئه فيه. وقد جاء أيضًا في الكلام: حكى أبو زيد: (إذا طلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء. يريد: انتصب الحرباء في العود). وحكى أبو الحسن (عرضت الناقة على الحوض، وعرضتها على الماء)، يراد بذلك، عرضت الماء والحوض عليها. وحكى أيضًا من كلامهم: (أدخلت القلنسوة في رأسي)، يريدون: أدخلت رأسي في القلنسوة. إلا أن ذلك لم يكثر في الكلام كثرته في الشعر، فلم يجز لذلك القياس عليه"(١).

والآخر: أن قلب الإعراب يجوز في الكلام والشعر. صرح بذلك في قوله الآخر في شرح جمل الزجاجي.

قال: "فمذهب من أجاز قلب الإعراب لمجرد الضرورة فاسد، لأنَّه ما من ضرورة إلّا وهي يُحاولُ بها على وجه تصحُّ عليه. والذي أَجازه على التأويل حجته أَنَّه إخراج له عن أصله، فلا ينبغي أَن يجوز إلّا لأجل الضرورة مع حمل الكلام على معنى يصحُّ عليه، والذي أَجازه في الكلام والشعر استدل بقوله تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾ ، وإنَّما المعنى: لتنوءُ بها العصبةُ، لأنَّ معنى ناء بكذا: نهضَ به بِثقَلٍ والمفاتيح لا تُثقَل بالعصبة وإنّما العصبة تُثقَل بها. ومن كلام العرب: إنَّ فلانَة لتنوءُ بها عجيزتُها. ومعلوم أَنَّ العجيزة لا تنوء بها وإنَّما تنوء هي بعجيزتها. وكذلك قولهم: عرضتُ الناقةَ على الحوضِ، وإنَّما يُعرَضُ الحوضُ على الناقة. وكذلك قولهم: أدخلت القلنسوة في رأسي، والمعنى: أدخلتُ رأسي فيها. فدلَّ هذا على أنَّه يجوز في

(١) ضرائر الشعر ص ٢٧١.

الكلام"[١].

والراجح أن قوله إن قلب الإعراب لا يجوز إلا في ضرورة الشعر هو الثابت؛ لعدة أمور منها:

١. أن ترتيبه في شرح الجمل جاء بعد قوله الأول، بما يزيد عن مائتي صفحة، وهذا يمثل رجوعا عن قوله الثاني.

يقول ابن جنى: "فإن تعارض القولان مرسلين غير مبان أحدهما من صاحبه بقاطع يحكم عليه به بحث عن تاريخهما، فعلم أن الثاني هو ما اعتزمه، وأن قوله به انصراف منه عن القول الأول إذ لم يوجد في أحدهما ما يماز به عن صاحبه"[٢].

٢. أنه أول ما استدل به من أجاز مجيء القلب في الكلام، فأول قوله تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ أُوْلِي ٱلۡقُوَّةِ﴾. وقولهم: إنَّ فلانة لتنوء بها عجيزتُها، على أن الباء للنقل بمعنى الهمزة، فيكون معنى لتنوء بالعصبة لتنوء العصبة، وكذلك لتَنوء بها عجيزتُه[٣].

٣. كذلك أبطل مذهب الفراء ومن أخذ بمذهبه أنّه يجوز أن تقول إنَّ زيدًا بكَ واثقًا، على أن يكون «بك» خبرًا في اللفظ وهو في الحقيقة معمول لواثق، ويكون واثقًا منصوبًا على أنه حال في اللفظ وإن كان في المعنى خبرًا، فيكون الإعراب غير موافق للمعنى فيكون من قبيل القلب، لأنه جعل المجرور الذي كان فضلة في موضع العمدة الذي هو الخبر، وجعل الخبر وهو عمدة منصوبًا على الحال

---

(١) شرح جمل الزجاجي ١٨١/٢.
(٢) الخصائص ١/ ٢٠٦.
(٣) شرح جمل الزجاجي ٦٠٣/٢.

فكأنه فضلة. ووجه بطلانه عنده: أنَّ هذا من قبيل قلب الإعراب وباب ذلك أن يجيء في الشعر لا في فصيح الكلام[١].

٨. حذف التنوين لالتقاء الساكنين:

الأصل في كلّ ساكنَيْن التقيا أن يُحرَّك الأول منهما بالكسر، وهو مذهب جمهور النحويين منهم: المبرد [٢]، وابن السراج[٣]، وابن الورّاق[٤]، والعكبري[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن مالك[٧]. وذهب أبو علي الشلوبين[٨] إلى أن أصل التحريك إذا التقي الساكنان الكسر إلا إن كان الساكن الأول ألفًا، فإن أصل التحريك إذ ذاك عنده الفتح.

وعلى هذا فأَصل التنوين أَن يُكسر لالتقاء الساكنين، ولا يحذف التنوين إلا في الضرورة، وهذا هو الذي عليه جمهور النحويين[٩].

وصرح السيرافي بأن حذف التنوين لالتقاء الساكنين جائز في الكلام وفي الشعر[١٠].

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٤٤١/١.
(٢) المقتضب ١٨٥/١ .
(٣) الأصول في النحو ١٣٦/٢.
(٤) علل النحو ص ٢٢٨.
(٥) اللباب في علل البناء والإعراب ١١٠/١ ، ٣٨٣/٢ .
(٦) شرح المفصل ٢٦١/١ ، ٢٨٩/٢ ، ١٣/٣ .
(٧) شرح التسهيل ٢١٨/٢ ، ٢٢٢/٢ ، ٤٠٨/٣ .
(٨) شرح المقدمة الجزولية ٤١٣/١ ، ٤١٤.
(٩) ينظر: الكتاب ١٦٩/١، والمقتضب ٣١٦/٢، .
(١٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢١٤/١.

وقال الزجاج: يجوز حذف التنوين على ضعف لالتقاء السَّاكنين[١]. وقال الجرمي: حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقا لغة[٢].

أما ابن عصفور فله في هذه المسألة رأيان:

أحدهما: أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين لا يجوز إلا في الضرورة. وإليه ذهب في ضرائر الشعر، وهو أحد قوليه في شرح جمل الزجاجي.

قال:" أَصل التنوين أَن يُكسر لالتقاء الساكنين. وإن شئت لغير التقاء الساكنين، ولا يحذف لالتقاء الساكنين إلّا في ضرورة، مثل قوله[٣]:

عمرُو الَّذي هشمَ الثريدَ لقومِهِ ... ورجالُ مكَّةَ مُسنِتونَ عِجافُ

يريد: عمرٌو الَّذي، وكذلك قوله[٤]:

فألفيتُهُ غيرَ مستعتبٍ ولا ذاكِرَ اللَّهَ إلّا قليلا

بحذف التنوين من ولا ذاكرٍ "[٥].

وعدَّه في كتابه ضرائر الشعر في ضرائر النقص، قال: "فأما قراءة أبي عمرو: {عزيرُ ابن الله} [٦]، فإنما حذف التنوين لأنه جعل (ابن الله) صفة لعزير، والخبر

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٤٢/٢.

(٢) ارتشاف الضرب ٧١٩/٢.

(٣) من الكامل لعبد الله بن الزبعرى السهمي في المقاصد النحوية ١٦٢٤/٤، واللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي ص ١٢١١، وبلا نسبة في المقتضب ٣١٢/٢، والإنصاف ٥٤٥/٢.

(٤) من المتقارب لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٥٤، والكتاب ١٦٩/١، والمقتضب ٣١٣/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢١٥/١.

(٥) شرح جمل الزجاجي ٤٤٧/٢.

(٦) من الآية: (٣٠) سورة التوبة. قرأ عاصم والكسائي والحضرمي (عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ) منونًا، وقرأ الباقون بغير تنوين. ينظر: معاني القراءات ٤٥٠/١.

محذوف، والتقدير: عزيرُ ابن الله إلهنا، والعرب تحذف التنوين من الاسم العلم الموصوف (بابن) المضاف إلى العلم لالتقاء الساكنين، وهما التنوين وباء (ابن)، مع كثرة الاستعمال الداعية إلى التخفيف. فأما حذفه فيما عدا ذلك، فإنما سببه مجرد التقاء الساكنين، وهو غير جائز إلا في الضرورة"(١).

والآخر: أن الصحيح جواز حذف التنوين لالتقاء الساكنين في فصيح الكلام صرح بذلك في قوله الآخر في شرح جمل الزجاجي.

قال: "وأما حذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين فمن الناس من جعله ضرورة، ومنهم من أجازه في فصيح الكلام، وهو الصحيح"(٢).

واستدل على ذلك بقراءة: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ* اللَّهُ الصَّمَدُ}(٣) بحذف التنوين، وقراءة: {وَلاَ الَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ}(٤) بحذف التنوين من سابق، ونصب النهار.

ومما جاء في الشعر قوله:

عَمْرُو الذي هَشم الثَّرِيد لِقَوْمِهِ ... وَرِجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ

وقول الآخر:

فألفيتُهُ غيرَ مُستَعتِبٍ ... ولا ذاكرَ اللَّهَ إلّا قليلًا

بحذف التنوين من ولا ذاكرٍ

وقد ترتب على هذا اضطرابه في علة حذف التنوين من (عزير) في قراءة أبي

---

(١) ضرائر الشعر ص: ١٠٦.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٥٧٧/٢.

(٣) سورة الإخلاص:١، ٢. قَرَأَ أَبُو عَمْرو {أحد الله} بِغَيْر تَنْوِين. السبعة في القراءات ص ٧٠١.

(٤) من الآية: (٤٤) سورة يس. وينظر: مختصر في شواذ القرآن ص ١٢٦، والمحتسب ٨١/٢.

عمرو: (عزيرُ ابن الله)، فجعله مرة مما حُذِف منه التنوين لالتقاء الساكنين[١].

وقال أيضًا: "إنّما حذف من عزيز لأنَّ "ابن الله" صفة له و"عزيرُ" خبر ابتداء مضمر. ومنهم من جعل عزيرًا مبتدأ و"ابن الله" خبره، وحذف التنوين من عزير لأنّه لا ينصرف للعجمة والتعريف"[٢].

وفي ضرائر الشعر ذهب إلى أن حذف التنوين لأنه جعل (ابن الله) صفة لعزير، والخبر محذوف، والتقدير: عزيرُ ابن الله إلهنا. والعرب تحذف التنوين من الاسم العلم الموصوف (بابن) المضاف إلى العلم لالتقاء الساكنين، وهما التنوين وباء (ابن)، مع كثرة الاستعمال الداعية إلى التخفيف[٣].

والراجح: أنه يجيز حذف التنوين لالتقاء الساكنين في فصيح الكلام ؛ لعدة أمور منها:

١. أنه صرح بكلا القولين في شرح جمل الزجاجي، غير أن هذا القول هو القول الأخير. فعلم من هذا أنه القول المعتمد عنده، وأنه انصرف عن قوله الأول.

٢. أنه استدل لهذا القول بعدة أدلة من القراءات القرآنية والأشعار العربية.

يقول ابن جني: "باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم متضادين: وذلك عندنا على أوجه: أحدها أن يكون أحدهما مرسلا والآخر معللا. فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل"[٤].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٥٧٧. .

(٢) شرح جمل الزجاجي ٢/٤٤٨.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر ص ١٠٦.

(٤) الخصائص ١/٢٠١.

المبحث الثالث

تعدد رأي ابن عصفور بين جواز الحكم ومنعه في المسألة الواحدة

١. جر المعطوف المجرد من (أل) والإضافة على المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه

إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال جاز أن ينصب المفعول الذي يليه، وأن يجره بالإضافة تخفيفًا، فيجوز في نحو: "جاء الضاربُ الغلامِ" نصب الغلام على أنه مفعول لاسم الفاعل، وجره بالإضافة.

فإذا عطفت على ما خفض بإضافته إليه جاز فيه الجَرُّ حملًا على اللفظ، والنصبُ حملًا على الموضع، وذلك إذا كان المعطوف على مجرور اسم الفاعل مقترنًا بـ(أل)، أو مضافًا إلى ما فيه (أل)، نحو : "جاءَ الضاربُ الغلامِ والجاريةِ"، و"هذا ضاربُ الغلامِ وجاريةَ المرأة"، فيجوز في (الجارية) النصب، والجر كما تقدم[١].

فإن كان المعطوف على مجرور اسم الفاعل مجردًا من (أَلْ) ، ولم يُضَفْ إلى مقرون بهما نحو: " جاء الضارب الغلام وزيد"، فذهب سيبويه[٢]، والمازني[٣] إلى جواز جره ، وجعلاه مما يجوز في المعطوف ولا يجوز في المعطوف عليه.

وذهب المبرد إلى أنه لا يجوز جره؛ لأن المعطوف يُنَزَّلُ منزلة المعطوف عليه، وأنت لا تقول: "مررت بالرجل الضاربِ زيدٍ"، فلا يجوز أن تقول: "مررت بالرجل الضاربِ الغلامِ وزيدٍ". واختاره ابنُ السراج ، وابنُ مالك، وابنُ أبي الربيع[٤].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٣ ،٨٧، والتذييل والتكميل ٣٤٩/١٠.

(٢) الكتاب ١٨٢/١ .

(٣) ينظر: مذهبه في الأصول لابن السراج ٣٠٨/٢ .

(٤)الأصول في النحو ٣٠٨/٢ ، وشرح التسهيل ٨٧/٣ ، والبسيط في شرح الجمل ١٠٠٤/٢.

أما ابن عصفور فله في هذه المسألة رأيان:

أحدهما: جواز جره وفاقا لسيبويه والمازني، وهو ما ذهب إليه في شرح جمل الزجاجي.

قال: "فإن كان مضافًا إلى ضمير ما فيه الألف واللام ففيه خلاف بين سيبويه والمبرد فسيبويه يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام فيجيز النصب على الموضع والخفض على اللفظ، وأما المبرد فلا يجعل المضاف إلى ضمير ما فيه الألف واللام بمنزلة المضاف إلى ما فيه الألف واللام فلا يجيز إلا النصب على الموضع.

والدليل على صحة مذهب سيبويه ما روي من قول الشاعر[(١)]:

الواهبُ المِئة الهجانَ وعبدِهَا ... عُوذًا تُزجّى بَينَها أطفالُها

بنصب (وعبدها) وخفضه"[(٢)].

والآخر: أنه لا يجوز فيه غير النصب، وهو مذهبه في المقرب.

قال: "وإن لم يكن معرّفا بشيء ممّا ذكر: فالنصب على الموضع ليس إلا؛ نحو قولك: «هذا الضّارب الرّجل وعمرا» لا غير"[(٣)].

وفي مثل المقرب خالف مذهب سيبويه، وذهب إلى أن الصحيح أن ذلك لا يجوز جره، وأن كلام سيبويه له وجه غير ذلك الظاهر.

---

(١) البيت من الكامل للأعشى في ديوانه ص ١٥٢ ، والكتاب ١٨٣/١ ، والمقتضب ١٦٢/٤ ونسب لأوس بن حجر ، وهو في ديوانه ص ٢٥.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٥٥٦/١.

(٣) المقرب ١٢٧/١.

قال: "وقولي: "هذا الضارب الرجل وغلامه" إنما جاز الخفض والنصب في المضاف لضمير ما فيه الألف واللام إجراء له مجرى ما أضيف إلى ما فيه الألف واللام، وفي كتاب سيبويه لفظ يقتضى ظاهره: أن المعطوف على المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه، وإن لم يكن متعرفا بالألف واللام، ولا مضافا إلى ضمير ما عرف بهما . يجوز فيه الخفض والنصب؛ نحو قولك: هذا ضارب الرجل وزيد وزيدا، بنصب زيد وخفضه، والصحيح: أن ذلك عندي لا يجوز، وأن كلام سيبويه له وجه غير ذلك الظاهر"(١).

والذي أراه أن قوله الأول هو المعتمد؛ لأمرين:

أحدهما: أنه ضمن قوله الأول دليلا على صحة ما ذهب إليه سيبويه، وهو قول الشاعر:

الواهبُ المِئة الهجانَ وعبدِهَا ... عُوذًا تُزجّى بَينَها أطفالُها

بنصب (وعبدها) وخفضه.

والآخر: أن قوله الثاني فيه صرف كلام سيبويه على غير ظاهره.

٢. موقع جملة الاستفهام الواقعة بعد الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد من الإعراب نحو: عرفت زيدا أبو من هو؟

إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعول واحد، وجاءت بعده جملة الاستفهام، نحو: عرفت زيدا أبو من هو؟ فمذهب المبرد إلى أنّ جملة الاستفهام في محل نصب حال(٢).

وغلطه السيرافي؛ لأن الجملة إذا كانت في موضع الحال جاز أن تدخل عليها الواو، فإنك تقول: "مررت بزيد أبوه قائم"، وإن شئت قلت مررت بزيد وأبوه قائم، ولا

(١) مثل المقرب ص ١٨٢، ١٨٣.

(٢) المقتضب ١٥٩/٣.

تقول: "عرفت زيدا وأبو من هو"، كما يجوز أن تقول: "عرفت زيدا وأبوه قائم "، فقد بطل الذي قاله من الحال[١].

وذهب السيرافي[٢]، والأعلم[٣] إلى أنّ جملة الاستفهام بدل من "زيد" وموضعها نصب بوقوع "عرفت" عليه، كأنك قلت: عرفت أبو من هو.

وذهب أبو علي الفارسي فيما حكاهُ عنه ابنُ جنِّي [٤] إلى أنّ جملة الاستفهام في موضع مفعول ثان، وأن «عرفت» ضمن معنى علمت فتعدت إلى مفعولين، كما ضمنت نَبأت وأنبأت وأخبرت معنى أعلمت فتعدت تعديتها.

أما ابن عصفور فله في هذه المسألة رأيان :

أحدهما: أنّ جملة الاستفهام منصوبة على البدل، بدل بعض من كل على حذف مضاف نحو: عرفت زيدًا أبو من هو؟ أي: عرفت زيدًا عرفت أبو من هو[٥]. ولا يجوز أن تكون جملة الاستفهام في موضع مفعول ثان، وأن «عرفت» ضمن معنى علمت فتعدت إلى مفعولين؛ ولهذا ضعّف مذهب أبي علي الفارسي، وحكم عليه بالفساد.

وعلة ذلك عنده: أن التضمين ليس بقياس، فلا يقال به ما وجد عنه مندوحة؛ إذ إن التضمين بابه الشعر، أما ما جاء منه في الكلام، فهو محفوظ، ولا يجوز

---

(١) ينظر: شرح الكتاب ١٣٧/٢.

(٢) ينظر: السابق ١٣٧/٢ .

(٣) ينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٤٤٧/١.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي : ١٩٦ ـ ١٧٠.

(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٢٢/١ ، ٤٢٦/٢.

القياس عليه لقلته[١].

قال: "فإن كان الاسم مما يجوز تعليق الفعل عنه وإعماله فيه ثم أعملتَ الفعل فيه فنصبته فإنَّ ذلك الفعل العامل فيه لا يخلو من أن يكون متعديًا إلى واحد بنفسه أو إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر...

فإن كان (الفعل من باب) ما يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر نحو: علمتُ زيدًا أبو منْ هو؟ كان الاسمُ المنصوبُ المفعولَ الأولَ وسدت الجملة مَسدَّ المفعول الثاني. وإن كان من باب ما يتعدى إلى واحد بنفسه نحو: عَرَفتُ زيدًا أبو مَنْ هو، كان الاسمُ مفعولًا بعرفتُ، باتفاق، وأما الجملة ففيها خلاف، فمنهم من ذهب إلى أنها في موضع الحال، وذلك فاسد... ومنهم من ذهبَ إلى أنها في موضع مفعول ثانٍ، وأنَّ عرفتُ ضُمنّتْ معنى علمتُ فتعدّت إلى مفعولين، كما ضُمنّتْ نبأت وأنباتُ وأخبرتُ معنى أعلمتُ فتعدَّت تعديها، وذلك فاسد؛ لأنَّ التضمين ليس بقياس، فلا يقال به ما وجد عنه مندوحة. ومنهم من ذهب إلى أنَّ هذه الجملة بدلٌ من زيد كأنّك قلت: عرفتُ زيدًا عرفتُ أبو منْ هو.

فإن قيل: من أي أقسامِ البدل هذا؟ فالجواب: إنَّه من باب بدل الشيء من الشيءِ. فإن قيل: فزيدٌ ليس بالجملة التي هي أبو من هو، فالجواب: إنَّ ذلك على مضاف محذوف وتقديره: عرفتُ قصةَ زيدٍ أبو منْ هو والقصة هي الجملة"[٢].

والآخر: أنه أجاز أن تكون جملة الاستفهام في موضع مفعول ثان، واختار المذهب الذي حكم عليه بالفساد. والفعل في جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين بالتّضمين، وهو الصحيح عنده.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣٢١/٢، ٣٢٢.

(٢) ينظر: السابق ٣٢١/٢، ٣٢٢.

يقول: "والفعل المعلّق إن كان من قبيل ما يتعدّى إلى واحد بحرف خافض كانت الجملة في موضع مفعول بعد إسقاط حرف الجر؛ نحو قولك: "فكّرت أبو من زيد".

وإن كان من قبيل ما يتعدّى إليه بنفسه، كانت الجملة في موضعه؛ نحو قولك: «عرفت أبو من زيد»، وإن كان من قبيل ما يتعدّى إلى اثنين، سدّت الجملة مسدّهما؛ نحو قولك: «علمت أبو أيّهم زيد»، وإذا كان الاسم مستفهما عنه في المعنى، وأعملت فيه الفعل: فإن كان متعدّيا إلى اثنين، كانت الجملة في موضع المفعول الثاني؛ نحو قولك: «علمت زيدا أبو من هو»، وإن كان متعديا إلى واحد، كانت الجملة بدلا من الاسم الذى قبلها؛ نحو قولك: عرفت زيدا أبو من هو»، ويكون من قبيل بدل الشيء من الشيء، والتقدير: عرفت شأن أبو من هو، فحذف المضاف، وقد قيل: إنّ الفعل في جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين ، إمّا بحق الأصل، وإمّا بالتّضمين، وهو الصحيح عندي"[(١)].

وهذا تصريح باختياره ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، وهو عكس ما ذهب إليه في كتابه شرح جمل الزجاجي.

والمعتمد عليه من الرأيين عنده – في ضوء المنهج الذي رسمه ابن جني – رأيه الأول المعلل له.

٣. الجمع بين التمييز وفاعل نعم و بئس الظاهر:

فاعل (نعم) أو(بئس) إما أن يكون مضمرًا أو ظاهرًا، فإن كان مضمرًا جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقًا، نحو: "نعم رجلًا زيد"، أما إن كان ظاهرًا، نحو : "نعم الرجل رجلًا زيد"، فقد اختلف النحويون في الجمع بينه وبين التمييز.

(١) المقرب ١/١٢٠، ١٢١.

فذهب سيبويه إلى المنع[١]؛ لأن الأصل في التمييز رفع الإبهام، فإذا ظهر الفاعل فقد زال الإبهام، فلا حاجة إلى التمييز. وتبعه السيرافي، وابنُ الوراق، وابنُ يعيش[٢].

وذهب المبرد[٣]، وابن السراج[٤]، وأبو علي الفارسي[٥]، والزمخشري[٦] إلى جواز الجمع بين التمييز، والفاعل الظاهر في (نعم) و(بئس)، واختاره ابن مالك[٧].

أما ابن عصفور فله في هذه المسألة رأيان:

أحدهما: أنه لا يجوز الجمع بين فاعلهما والتمييزِ والفاعل ظاهرٌ، وفاقًا لسيبويه ومن تبعه، وما جاء منه في الشعر أوَّلَهُ، صرح بذلك في شرح جمل الزجاجي.

قال: "ولا يجوز الجمع بين فاعلهما والتمييزِ والفاعل ظاهرٌ، فأما قوله[٨]:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

فـ(زادَا) منصوب بتزوَّد، و(مثْل) منصوب على الحال، وكأنّه في الأصل صفة لمثلْ[٩] ، فقُدِّم فانتصب على الحال؛ لأنَّ النكرة إذا تقدَّمت نصبت على الحال، تقديره:

---

(١) الكتاب ٢/ ١٧٥، ١٧٦ .

(٢) ينظر: شرح الكتاب ٣/٦،٥ ، وعلل النحو ص ٢٩٣ ، وشرح المفصل ٤/٣٩٦.

(٣) المقتضب ٢/١٥٠ .

(٤) الأصول في النحو ١/١١٧ .

(٥) التعليقة على كتاب سيبويه ١/٣١٩ ، والإيضاح ١١٢، ١١٣ .

(٦) المفصل ٣٦٢ .

(٧) شرح التسهيل ٣/١٤، ١٥، وشرح الكافية الشافية ٢/١١٠٦.

(٨) من الوافر، لجرير في ديوانه ص ١٠٧، والخصائص ١/٨٤، والمفصل ص ٣٦٢، والخزانة ٩/٣٩٦.

(٩) لعله سهو من ابن عصفور؛ فكيف يكون صفة لمثل؟ وتقديره يدل على أنه صفة للزاد.

تزوَّد زادًا مثلَ زاد أبيكَ فينا فنعمَ الزادُ زادُ أبيكَ"[١].

والآخر: ذهب إلى جواز الجمع بينهما إن أفاد التمييز معنىً لا يفيده الفاعل، نحو: "نعم الرجل رجلًا عالمًا"، وإلا امتنع الجمع بينهما، صرح بذلك في كتابه المقرب.

قال: "ولا يجوز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنى زائدًا على الفاعل، فأما قول جرير[٢]:

والتَّغْلِبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمْ فَحْلًا وَأُمُّهُم زَلَّاءُ مِنْطِيقُ.

فانتصب (فحل) على أنه حال مؤكدة لا تمييز، وأما قوله:

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا

فيتخرج على أن يكون "زادا" المنصوب معمولا لتزوّد"[٣].

ومن هذا نلحظ اختلاف رأي ابن عصفور ففي الأول ذهب إلى أنه لا يجوز الجمع بين التمييز وفاعل (نعم) و(بئس) الظاهرِ، وقيد جوازه في رأيه الثاني بالإفادة، فإن أفاد التمييز معنًى لا يفيده الفاعل جاز وإلا فلا، ويمكن اعتبار هذا من التطور الفكري عند ابن عصفور.

٤. وصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية والفعلية:

(ما) المصدرية: هي التي تكون مع الفعل في تأويل المصدر، وتوصل بالفعل الماضي والمضارع، ووصلها بالفعل الماضي أكثر، كقوله تعالى: ﴿وَضَاقَتۡ عَلَيۡكُمُ

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٦٠٦/١.

(٢) من البسيط، لجرير في ديوانه ص ٣٩٥، وشرح العمدة ٧٨٧/٢، والتصريح ٧٩/٢، وخزانة الأدب ٣٩٨/٩.

(٣) المقرب ٦٨/١.

ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾ [١] وكقول الشاعر[٢]:

يَسُرُّ المرءَ ما ذهب الليالي ... وكان ذهابُهنّ له ذهابا

أما وصلها بالجملة الاسمية ففيه خلاف، فمذهب سيبويه[٣] أنها لا توصل إلّا بالفعل، نحو: يُعجبني ما صنعتَ، تُريد: صنيعك.

وذهب طائفة من النحويين، منهم السيرافي[٤]، والأعلم الشنتمري[٥] إلى أنها توصل بالجملة الاسمية، واختاره الرضي[٦].

ونقل الرضي عن ابن جني جواز كون صلتها جارا ومجرورا، فيجوز على مذهبه: ما خلا زيدٍ، وما عدا زيد، بالجر، و (ما) مصدرية[٧].

وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية في الشعر، ومنه قول الشاعر[٨]:

أحلامُكم لسقام الجهل شافيةٌ كما دماؤُكُم تشفى من الكَلَب

ومنه ما جاء أنها إذا نابت عن الظرف توصل بالجملة الاسمية، نحو قول

---

(١) من الآية: (٢٥) سورة التوبة.

(٢) من الوافر بلا نسبة في المفصل ص ٤٢٩، والبديع في علم العربية ٤٣٧/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢٥/١، والجنى الداني ص ٣٣١.

(٣) الكتاب ٣٤٩/٢، ٣٥٠.

(٤) شرح الكتاب ٣٢/١.

(٥) النكت في تفسير كتاب سيبويه ٦٠/١، وتحصيل عين الذهب ص ١٢٠.

(٦) شرح الكافية ٤٤١/٤.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٤٤١/٤.

(٨) من البسيط للكميت في ديوانه ص ١٩، وشرح الكافية الشافية ٣٠٦/١، وبلا نسبة في ارتشاف الضرب ٩٩٥/٢، وتمهيد القواعد ٧٦٢/٢.

الشاعر[١]:

واصِلْ خليلَك ما التَّواصُلُ مُمْكِنٌ فلأنت أو هو عن قريب ذاهب[٢]

وأما ابن عصفور فله في هذه المسألة رأيان:

أحدهما: جواز وصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية والفعلية.

قال: "وأما (ما) فتوصل بالجمل الاسمية والفعلية"[٣].

والآخر: منع وصل (ما) المصدرية بالجمل الاسمية، فذهب إلى أنها لا توصل إلا بالجلمة الفعلية.

قال: "وأما (ما) المصدرية فمذهب سيبويه أنها لا توصل إلا بالفعل نحو: يعجبني ما صنعت تريد صنعك، ومذهب طائفة من النحويين منهم الأعلم أنها توصل بالجملة الاسمية، وجعل من ذلك قوله[٤]:

أَعَلاقَةً أمَّ الْوُلَيِّدِ بَعْدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِكَ كَالثَّغَامِ الْمُخْلِسِ"[٥].

ومما يدل على منعه وصل (ما) المصدرية بالجملة الاسمية أنه أوَّل قول الشاعر السابق على أن (ما) ليست مصدرية، بل هي كافّة لـ «بَعْدَ» عن العمل ومهيئّة لها

---

(١) من الكامل، بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٣٠٦/١، وارتشاف الضرب ٩٩٥/٢، وتمهيد القواعد ٧٦١/٢، وتعليق الفرائد ٢٨١/٢.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢٢٧/١، وارتشاف الضرب ٩٩٥/٢.

(٣) المقرب ٦٠/١.

(٤) من الكامل ، للمرار الأسدي في الكتاب ١١٦/١، وشرحه للسيرافي ٤٤٧/١، وشرح التسهيل ١٢٦/٣، .

(٥) شرح جمل الزجاجي ١٨١/١.

للدخول على الجمل[١].

قال ابن مالك: "والحكم على "ما" هذه بالمصدرية أولى من جعلها كافة؛ لأنها إذا كانت مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر بالكاف في البيت الأول، وبإضافة الظرف في البيت الثاني، ولم يصرف شيء عما هو له ثابت، بخلاف الحكم بأن (ما) كافة"[٢].

٥. صرف ما كان آخره ألفا مثل حبلى وسكرى:

يجوز صرف ما لا ينصرف لأمرين:

أحدهما: الاضطرار، كأن يكون الوزن لا يستقيم للشاعر إلا بصرف ما لا ينصرف، فهذا سبب موجب، رد به الاسم إلى أصله، لأن أصله الانصراف، وهو في الشعر كثير جدا، ومنه قول الشاعر[٣]:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزَةٍ فَقَالَتْ لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي

والآخر: التناسب، وهو أن ينون لموازنته لمنون ليس فيه موجب للمنع، وهذا لا يقع إلا في الكلام المسجع؛ لأن الكلام المسجع يجري في الحكم مجرى الشعر المقفى[٤]. كقولِه تعالَى: (سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وسَعيرًا) [٥]، بتنوين (سَلاسِلَ) فصَرَفَه

(١) ينظر: السابق ١/١٨١.

(٢) شرح التسهيل ١/٢٢٧.

(٣) من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ص ١١، والمقاصد الشافية ٥/٢٨٠، والمقاصد النحوية ٤/١٨٥٠، والتصريح ٢/٣٥٢.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية ٥/٦٨٧، ٦٩٢.

(٥) من الآية: (٤) سورة الإنسان، وهي قراءة أهل مكّة وأهل المدينة والحسن. ينظر: الحجة للقراء السبعة ٦/٣٥١،

لِمُنَاسَبَةِ ما بعدَه.

وصرف ما لا ينصرف للضرورة هو مذهب البصريين[١].

قال سيبويه: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام، من صرف ما لا ينصرف يشبهونه بما ينصرف من الأسماء؛ لأنها أسماء كما أنها أسماء"[٢].

واستثنى بعض البصريين[٣] ما كان آخره ألفا، مثل حبلى وسكرى ودنيا، فإن صرفه لا يزيد من وزنه ولا ينقص منه فلم يكن لصرفه معنى.

واستثنى الكسائي والفراء[٤] (أفعل منك)، نحو: "زيد أفضل منك"، فإنهما لا يجيزان صرفه في الشّعر، وذهبا إلى أن "من" هي التي منعت تنويه، فلا يمكن أن يجتمع معها كما لا يجتمع التنوين مع الإضافة.

وذهب الأخفش[٥] إلى أن صرف ما لا ينصرف يجوز مطلقًا في الشعر وفى غيره، فحكى أن من العرب من يصرف في الكلام جميع ما لا ينصرف، قال: وكأنها لغة الشعراء، جرت ألسنتهم في الكلام على ما يضطرون إليه في الشعر. ونسب إلى ثعلب[٦] جواز صرف ما لا ينصرف في الكلام.

أما ابن عصفور فله في هذه المسألة رأيان:

أحدهما: ما صرح به في شرح الجمل وهو أن صرف ما لا ينصرف جائز في كل ما

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٦/١، والمقتضب ١٦٧/١، ٢٣/٢، والأصول في النحو ٣١٠/٢.

(٢) الكتاب ١/ ٢٦.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٥٢/٢.

(٤) ينظر: شرح السيرافي ١٩٢/١، ضرائر الشعر ص ٢٤.

(٥) ينظر: البديع في علم العربية ٢٧٦/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد ٤٤/٣.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب ٨٩١/٢.

لا ينصرف إلّا فيما آخره ألف فإنَّه لا يصرف، لأنَّه لا فائدة في صرفه وفاقًا لبعض البصريين.

قال: "فالضرائر تنحصر في الزيادة والنقص والتقديم والتأخير والبدل. والزيادة تنحصر في زيادة حرف أو زيادة حركة. فمن زيادة الحرف التنوين المزيد في الاسم الذي لا ينصرف إذا صرفته ضرورة نحو قوله(١):

قَوَاطِنًا مَكةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي

فنون قواطن ... وذلك جائز عندنا في كل ما لا ينصرف إلّا فيما آخره ألف، فإنَّه لا يصرف؛ لأنَّه لا فائدة في صرفه، وذلك أنَّ صرف ما لا ينصرف إمّا أن يكون لزيادة حرف أو لأجل حركة. فزيادة الحرف نحو ما تقدَّم، والذي يجيء منه لأجل حركة نحو قوله(٢):

إذا ما غَزَوا بالجَيشِ حلَّقَ فوقَهم عصائِبُ طَيرٍ تَهتَدِي بعَصائِبِ

فصرف عصائب؛ لأنَّ القافية مخفوضة، فلو صرفنا ما في آخره ألف لم يكن في صرفه فائدة، لأنَّه مُستوِي الرفع والنصب والخفض، ولأنَّه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين فينقص بقدر ما يزيد"(٣).

والآخر: ما صرح به في ضرائر الشعر وهو أن الصحيح جواز صرف ما آخره ألف.

---

(١) من الرجز، وقبله: وَرب هَذَا الْبَلَد الْمحرم، للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١، والكتاب ٢٦/١، وشرحه للسيرافي ٢١٠/١، والمقاصد النحوية ١٧٦٠/٤.

(٢) من الطويل، للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٤، وشرح السيرافي ١٩٢/١، ١٩٣، والمقاصد النحوية ١٢١٦/٣.

(٣) شرح جمل الزجاجي ٥٥٢/٢.

قال: "وصرف ما لا ينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى. وزعم الكسائي والفراء أنه جائز في كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك، نحو أفضل من زيد. وزعما أن (من) هي التي منعته الصرف. وذلك باطل، بدليل أنهم صرفوا: خيرًا من عمرو، وشرا من بكر، مع وجود (من) فيهما. فثبت بذلك أن المانع لصرفه كونه صفة على وزن (أفعل) بمنزلة (أحمر)، فكما أن (أحمر) يجوز صرفه في الضرورة، فكذلك (أفعل من).

وذهب بعض البصريين إلى أن كل ما لا ينصرف يجوز صرفه، إلا أن يكون آخره ألفًا، فإن ذلك لا يجوز فيه؛ لأن صرفه لا يقام به قافية ولا يصحح به وزن. والصحيح أن صرفه جائز"(١).

ومعتمده في ذلك أن الشعر يسوغ فيه ما لا يسوغ في الكلام، وإن لم يضطر إلى ذلك الشاعر. وأيضًا فإن السماع قد ورد بصرف ما في آخره ألف ومنه قول الشاعر(٢):

إنِّي مُقَسِّمُ ما مَلَكْتُ فَجَاعِلٌ أَجْرًا لآخِرَتِي ودُنْيًا تَنْفَعُ

فقد رواه ابن الأعرابي بصرف دنيا(٣).

والمعتمد من القولين قوله الأول؛ لأنه أصدر حكمه الأول معللا، ومستشهدا لهذا التعليل كما ذكر. وأما قوله الثاني فقد أصدر بلا تعليل أو استدلال، واكتفى فيه بقوله: "والصحيح أن صرفه جائز ".

يقول ابن جني في باب في اللفظين على المعنى الواحد يردان عن العالم

---

(١) ضرائر الشعر ص ٢٤.

(٢) من الكامل، للمثلم بن رياح بن ظالم المري في ضرائر الشعر ص ٢٤، وارتشاف الضرب ٢٣٨٠/٥، وتوضيح المقاصد ١٢٢٦/٣، والمقاصد النحوية ١٨٥٢/٤.

(٣) ينظر: ضرائر الشعر ص ٢٤، ٢٥.

متضادين: "وذلك عندنا على أوجه: أحدها أن يكون أحدهما مرسلا والآخر معللا. فإذا اتفق ذلك كان المذهب الأخذ بالمعلل، ووجب مع ذلك أن يتأول المرسل"[١].

٦. منع صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر:

يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف، وأجمع عليه البصريون، والكوفيون، وأما منع المنصرف للضرورة، فقد اختلفوا فيه: فذهب سيبويه[٢]، والمبرد[٣]، وجمهور البصريين إلى منعه، وتبعهم السيرافي، وابنُ جني، والأعلم[٤].

وذهب الكوفيون[٥]، والأخفش[٦]، وأبو علي الفارسي[٧] إلى جوازه في ضرورة الشعر، واختاره ابن مالك[٨].

ونسب إلى ثعلب أنه يجوّز منع صرف المنصرف في الاختيار[٩]. وذهب السهيلي إلى جواز ذلك في الأعلام دون غيرها[١٠].

---

(١) الخصائص ٢٠١/١.

(٢) عزاه إليه السيرافي في شرح الكتاب ١٩٣/١، وابن عصفور في ضرائر الشعر ص ١٠١.

(٣) المقتضب ٣٥٤/٣.

(٣) ينظر: شرح الكتاب ١٩٣/١، وسر صناعة الإعراب ١٩٨/٢، والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٠٦/١.

(٥) ينظر مذهبهم في: عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ص ٧٤، وشرح السيرافي ١٩٣/١، والإنصاف ٤٠٣/٢.

(٦) لم أجده في معاني القرآن، وينظر مذهبه في الإنصاف ٤٠٣/٢.

(٧) ينظر مذهبه في: الإنصاف ٤٠٣/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣.

(٨) ينظر: شرح العمدة ٨٧٦/٢، ٨٧٧، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣.

(٩) ينظر: توضيح المقاصد ١٢٢٧/٢، وهمع الهوامع ١٣٢/١.

(١٠) أماليه ص ٢٦ ،٢٧، والروض الأنف ١٠٥/٦.

أما ابن عصفور فله في هذه المسألة رأيان:

أحدهما: أنه لا يجوز منع المنصرف للضرورة، وفاقا للبصريين؛ ففي شرح الجمل نقل إجازة ذلك عن الكوفيين، وذكر ما استدلوا به، وخالفهم، ورد استدلالهم(١).

قال: "والمختلف في جوازه منع الصرف مما ينصرف، فمذهب أهل الكوفة إجازته، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر(٢):

فما كان صحنٌ لا حابسٌ ... يَفوقانِ مِرْداسَ في مَجْمَعِ

وبقول الآخر(٣):

وقائلةٍ ما بالُ دوسَرَ بَعدَنا ... صحا قلبُهُ عن آلِ ليلى وعَنْ هندِ"(٤).

ثم ساق بقية ما استشهد به الكوفيون، ونقض شواهدهم واحدًا تلو الآخر، إما بالتأويل كما في قول الشاعر(٥):

ومِمَّنْ ولدُوا عامرُ ... ذو الطُولِ وذو العَرضِ

فقال: يحتمل أن يريد القبيلة فيكون قد منع الصرف للتأنيث والتعريف(٦).

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٦٦/٢، ٥٧٧.

(٢) من المتقارب للعباس بن مرداس في ديوانه ص ١١٢، والأصول لابن السراج ٤٣٧/٣، والإنصاف ٤٠٧/٣، واللباب للعكبري ٥٢٣/١.

(٣) من الطويل لدوسر بن دهبل القريعي في الأصمعيات ص ١٥٠، والإنصاف ٥٠٠/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥١٠/٣، وبلا نسبة في شرح الأشموني ١٧٥/٣، والخزانة ١٤٩/١.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٥٦/٢، ٥٦٧.

(٥) من الهزج لذي الإصبع العدواني في ديوانه ص ٤٨، والأصول لابن السراج ٤٣٨/٣، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ١١١/٣، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٠٢.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٦٩/٢.

أو ذكر رواية أخرى للشاهد الشعري تخالف الرواية التي استدل بها الكوفيون، فرد استدلالهم بقول الشاعر:

.. .. يفوقانِ مرداسَ.. البيت

وزعم أن الرواية الصحيحة فيه: يفوقان شَيخِيَ وشَيخَيَّ بلفظ الإفراد وبلفظ التثنية(١). وأَنَّ الذي يمكن أن يُحتجَّ به قوله:

.. .. .. ما بالُ دوسَرَ ... . البيت

والرواية الصحيحة فيه إنّما هي: ما لِلقُريعيِّ بعدَنا(٢).

أو يرد استدلالهم بالشاهد؛ لأنه لا يعلم قائله؛ فرد استدلالهم بقول الشاعر(٣):

ولولا انقطاعُ الوَحي بعدَ مُحَمَّدٍ قلنا مُحمَّدُ من أبيه بديلُ

لأنه لا يعلم قائله(٤).

والآخر: أنه يجوز منع المنصرف للضرورة، وصحح مذهب الكوفيين.

قال: "والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون"(٥).

واستدل على صحة مذهبهم بعدة شواهد شعرية، ومنها قول الشاعر:

وقَائِلةٍ: مَا بَالُ دَوْسَر بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُه عَن آلِ لَيْلَى وعَنْ هِنْدِ.

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٥٧٠.

(٢) ينظر: السابق ٢/٥٦٨.

(٣) من الكامل لأبي العلاء المعري في سقط الزند ص ١٤٢، وبلا نسبة في: ضرائر الشعر لابن عصفور ص ١٠٣، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٥٦٧.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٢/٥٥٦، ٥٦٧.

(٥) ضرائر الشعر ص ١٠٤، ١٠٥.

الذي ردَّ احتجاج الكوفيين به في شرح الجمل، وزعم أن الرواية الصحيحة فيه إنّما هي: ما لِلقُريعيِّ بعدَنا[1]. واستشهد به هنا على صحة مذهب الكوفيين.

وقول الشاعر[2]:

فإن تستنكري عمرا فإني أنا ابن عديَّ حقًا فاعرفينا

وقول الشاعر[3]:

طَلَب الأَزَارِقَ بِالكتَائِبِ إِذْ هَوَتْ بِشَبِيبَ غَائِلةُ النُفُوسِ غَدُورُ[4]

فانظر كيف جمع ابن عصفور بين أمرين متناقضين، أحدهما التمسك بالمذهب البصري، والآخر تصحيح المذهب الكوفي.

كما أنه رد استدلالهم بقول الشاعر:

وقَائِلةٍ: مَا بَالُ دَوْسَر بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُه عَن آلِ لَيْلَى وعَنْ هِنْدِ

الذي استدل به على صحة مذهبهم.

وأدلة التصحيح والرد تكاد تكون متكافئة ومن ثم لا يمكن ترجيح رأي على رأي.

٣. الخلاف في الضرائر التي تجوز في الشعر (مفهوم الضرورة عند النحاة):

اختلف النحويون في الضرائر الجائزة في الشعر فذهب سيبويه إلى أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام بشرط أن يُضطَرَّ إلى ذلك ولا يجد منه بُدًّا، وأَن يكون

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٨٦/٢.

(٢) من الوافر، لعمرو بن عدي في ضرائر الشعر ص ١٠٤، ولم أقف عليه في كتب غيره من النحويين.

(٣) من الكامل للأخطل في ديوانه ص ١١٨، والإنصاف ٤٩٣/٢، وشرح ديوان المتنبي للعكبري ٢٧٧/١، وشرح الكافية الشافية ١٥٠٩/٣.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر ص ١٠٤، ١٠٥.

في ذلك ردُّ فرع إلى أَصل أَو تشبيه غير جائز بجائز[١]، فلا يجوز للشاعر في شعره ما لا يجوز في الكلام إلّا بشرط أَن يُضطَرَّ إلى ذلك. وهذا هو الظاهر من كلامه[٢].

فلم يصرّح بتعريف محدد للضرورة، وإنما كان اكتفي ببعض العبارات التي فهم منها بعض شرّاح "الكتاب" ودارسوه مفهوم الضرورة عنده من خلال تناوله لبعض المسائل، وبخاصة الباب الذي عقده في أول الكتاب بعنوان "ما يحتمل الشعر"[٣]، فيفهم من كلامه في هذا الباب أنه يجوز للشاعر في الشعر ما لا يجوز له في الكلام، شريطة أن يضطر إلى ذلك، ولا يكون له بد منه.

وذهب الأخفش[٤] إلى أنَّ الشاعر يجوز له في كلامه وشعره ما لا يجوز لغيره في كلامه؛ لأنَّ لسانه قد اعتاد الضرائر، فيجوز له ما لا يجوز لغيره لذلك.

وذهب ابن جني[٥] إلى أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا، فلا يشترط في الضرورة أن يُضطَرَّ الشاعر إلى ذلك في شعره بل جوَّزوا له في الشعر ما لم يجز له في الكلام، لكون الشعر موضعًا قد أُلِفَت فيه

---

(١) القول بالضرورة عند سيبويه مشروط بشرطين كما يقول أبو حيان: الاضطرار إليه ، ورد فرع على أصل، وتشبيه غير جائز بجائز. ينظر: ارتشاف الضرب ٢٣٣٧/٥

(٢) قال: "اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء... وحذف ما لا يحذف، يشبهونه بما قد حذف واستعمل محذوفا". الكتاب ٢٦/١. وقال البغدادي: "وظاهر كلام سيبويه أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه فسحة". الخزانة ٣٦٠/١

(٣) ينظر: الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك ص ٣٩٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٧٩/١، ٤٨٠/٢، ٥٦١.
قال:" وقال {الظُّنُونَاْ} [الأحزاب] والعرب تلحق الواو والياء والألف في آخر القوافي. فشبهوا رؤوس الآي بذلك". معاني القرآن ٤٨٠/٢.

(٥) ينظر: الخصائص ٤٠٨/٢.

الضرائر.

وقد اختلف رأي ابن عصفور في هذه المسألة، على قولين:

أحدهما: أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز في الكلام بشرط أن يُضطَرَّ إلى ذلك ولا يجد منه بُدًّا وفاقًا لسيبويه. صرح به في (شرح جمل الزجاجي).

قال بعد أن عرض مذهب سيبويه، ومذهب الأخفش، ومذهب ابن جني: "والصحيح ما بدأنا به "[1]. يقصد مذهب سيبويه.

والآخر: ذهب إلى أنه لا يشترط الاضطرار، بل يجوز للشاعر في شعره ما لم يجز له في الكلام المنثور وفاقًا لابن جني، وهو قوله في المقرب.

قال: "اعلم: أنّه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع، من ردّ فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز اضطرّ إلى ذلك، أو لم يضطرّ إليه؛ لأنه موضع قد ألفت فيه الضرائر".

وهو بهذا موافق لما ذهب إليه ابن جني الذي ذهب إلى أنه لا يشترط الاضطرار، بل يجوز للشاعر في شعره ما لم يجز له في الكلام المنثور؛ لأن الشعر موضع ألفت فيه الضرائر. وهو خلاف قوله الأول الذي وافق فيه سيبويه.

يضاف إلى هذا أنه يرى أنه يجوز في الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجوز في الكلام غير المسجوع؛ ودليل ذلك قولهم: (شهر ثري، وشهر ترى، وشهر مرعى) [2]، فحذفوا التنوين من (ثرى) ومن (مرعى) إتباعًا لقولهم ترى، لأنه فعل، فلم ينون لذلك، وفي الحديث عن النبي ـ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ أنَّه قال: {ارْجِعْنَ

---

(١) ٥٥١/٢ .

(٢) ينظر: الكتاب ٨٦/١، وشرحه للسيرافي ٣٨١/١.

مَأْزُورَاتٍ غيرَ مَأْجُورَاتٍ}[١]، والأصل موزورات؛ لأنه من الوزر، فأبدلت الواو ألفًا إتباعًا لمأجورات.

وقد جاء مثل ذلك أيضًا في فواصل القرآن لتتفق، قال الله تعالى: ﴿ فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴾ [٢]، وقال سبحانه: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴾ [٣]، فزيادة الألف في (الظنونا) و(السبيلا) بمنزلة الألف في الشعر على جهة الإطلاق[٤].

وفي (ضرائر الشعر) لم يشترط الاضطرار، فجوّز ذلك مطلقا، وإنْ لم يضطر إليه.

قال: "اعلم أنّ الشعر لما كان كلامًا موزونًا يُخرجه الزيادة فيه والنقص منه عن صحة الوزن، ويحيله عن طريق الشعر، أجازت العرب فيه ما لا يجوز في الكلام، اضطروا إلى ذلك، أو لم يضطروا إليه لأنه موضع ألفت فيه الضرائر، ودليل ذلك قوله[٥]:

كم بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى وشَرِيفٍ بُخْلُهُ قد وَضَعَهْ

في رواية من خفض (مُقرِفًا)، فإن الشاعر فصل بين (كم) وما أضيفت إليه بالمجرور والفصل بينهما مما يختص بجوازه الشعر مع أنه لم يضطر إلى ذلك، إذ يزول عن الفصل بينهما برفع (مقرف) أو نصبه"[٦].

---

(١) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، كتاب الجنائز، بابُ منع النساء اتباع الجنائز ٤٥٦/٣.

(٢) من الآية: (٦٧) سورة الأحزاب.

(٣) من الآية: (١٠) سورة الأحزاب.

(٤) ضرائر الشعر ص ١٤ .

(٥) من الرمل، لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٣٥١، ولأنس بن زنيم في المقاصد النحوية ٢٠٠٠/٤، وخزانة الأدب ٤٧١/٦.

(٦) ضرائر الشعر ص ١٣ .

والمعتمد عليه من الرأيين – من وجهة نظري – رأيه الأول لأمور منها:

١. ما عرف عن ابن عصفور من ميله لمذهب البصريين، وبخاصة سيبويه.

٢. أنه مع موافقته ابن جني في أحد قوليه إلى أنه رد استدلال ابن جني ومن أخذ بمذهبه بقول الشاعر(١):

فلا مِزنةٌ ودَقَت وَدْقَها ... ولا أَرضَ أَبقَلَ إبقالَها

وقول الآخر(٢):

رُبَّ ابنِ عم لسُلَيمَى مُشْمَعِلْ ... ...

... ... طبّاخِ ساعاتِ الكرَى زادِ الكَسِلْ

بأنه لا حجة لهم في شيءٍ من ذلك. أما قوله:

.. .. .. ولا أرض أبقلَ إبقالَها

فيحتمل أن يكون الذي اضطَرَّه إلى حذف التاء أنَّه ليس ممن لغته النقل، فلو قال: أَبقلتِ إبقالَها، من غير نقل على لغته لاختل الوزن.

وأَما قوله: طباخِ ساعاتِ الكَرَى زادِ الكَسِلْ،فالذي اضطَرَّه إلى الفصل أنَّه لو أَضاف لكان متجوزًا فيه ويجعل الساعات كأنها هي المطبوخة في المعنى، إذ لا يضاف إلى الظرف حتى يتجوز فيه. فإذا فصل كان الكلام حقيقة لا مجازًا، فلما أراد الحقيقة اضطُرَّ إلى الفصل(٣).

---

(١) من المتقارب، لعامر بن جوين الطائي في الكتاب ٤٦/٢، والمقاصد النحوية ٩٢٨/٢، والتصريح ٤٠٧/١.

(٢) من الرجز، للشماخ في ديوانه ص ١٠٩، والكتاب ١٧٧/١، وشرحه للسيرافي ٣٣/٢ .

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٥٥٠/٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه .

وبعد:

فقد توصلت إلى جملةٍ من **النتائج** أجملها فيما يلي:

١. أصل البحث لقضية تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة، وأثبت أن ظاهرة تعدد رأي النحوي في المسألة الواحدة ظاهرة قديمة، وابن عصفور في هذا الأمر شأنه شأن غيره من النحويين.

٢. كشف البحث بصورة موجزة عن أسباب تعدد رأي في المسألة الواحدة عند النحاة وعند ابن عصفور.

٣. جاء تعدد رأي ابن عصفور في المسألة الواحدة في صورتين:

إحداهما: تعدد رأيه بين اختصاص الحكم بالضرورة وجوازه في سعة الكلام.

والأخرى: تعدد رأيه بين جواز الحكم ومنعه في المسألة الواحدة.

٤. تعدد رأي ابن عصفور في المسألة الواحدة يقع – أحيانا – في مؤلف واحد من مؤلفاته، ومنه على سبيل المثال:

أ. صرح في شرح جمل الزجاجي بجواز حذف حرف الجر وإبقاء عمله، في الشعر وفي الكلام نادرًا. كما صرح في الكتاب نفسه بأن حروف الجر لا يجوز إضمارها وإبقاءُ عملها إلا في ضرورة الشعر.

ب. صرح بأن حذف التنوين لالتقاء الساكنين لا يجوز إلا في الضرورة، كما صرح بجوازه في فصيح الكلام، وكلا التصريحين في كتابه شرح جمل الزجاجي.

٥. ترتب على اختلاف رأي ابن عصفور في المسألة الواحدة اختلاف موقفه من الشاهد الواحد ومن ذلك:

أ. قراءة ابن عامر: ﴿وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهِمْ شُرَكَائِهُمْ﴾ ففي شرح الجمل غلط ابن عامر. وفي مثل المقرب وصف قراءته بالندور بينما دافع عنها في ضرائر الشعر، وذكر لها ما يقويها من الشواهد.

ب. قول الشاعر:

وقَائِلةٍ: مَا بَالُ دَوْسَر بَعْدَنَا صَحَا قَلْبُه عَن آلِ لَيْلَى وعَنْ هِنْدِ.

استدل به في ضرائر الشعر على صحة مذهب الكوفيين في تجويزهم منع صرف المنصرف للضرورة.

وردَّ احتجاج الكوفيين به في شرح الجمل، وزعم أن الرواية الصحيحة فيه إنّما هي: ما لِلقُريعيِّ بعدَنا.

٦. بين البحث – في ضوء الأسلوب العلمي الذي رسمه ابن جني– الرأي المعتمد عند ابن عصفور من هذه الآراء المتعددة والمتعارضة.

٧. خص النحاة حذف اللام من جواب (لولا) المثبت بالضرورة، وقد وقفت له على شاهد من الحديث النبوي يخرجه من حيز الضرورة[١].

(١) ينظر: البحث ص ١٧.

فهرس المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٢. الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان – غازي مختار طليمات – إبراهيم محمد عبد الله – أحمد مختار الشريف، الناشر: مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة النشر: ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧م.

٣. الأصمعيات اختيار الأصمعي، تحقيق: محمد أحمد شاكر، وعبد السلام هارون الناشر: دار المعارف ـ مصر ، الطبعة السابعة ١٩٩٣م .

٤. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة،١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٥. أمالي السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، الناشر: مطبعة السعادة ـ ميدان أحمد ماهر ـ القاهرة.

٦. أمالي ابن الشّجريّ، تحقيق: د. محمود محمد الطّناحيّ، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .١٩٩٢م .

٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين لأبي البركات الأنباري الناشر: المكتبة العصرية ـ صيدا ـ لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م.

٨. إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك، تحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م

٩. الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م .

١٠. الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب، جامعة الرياض، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م .

١١. البديع في علم العربية لمجد الدين بن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.

١٢. برنامج الوادي آشي، محمد بن جابر أبو عبد الله الوادي آشي الأندلسي، تحقيق: محمد محفوظ، الناشر: دار المغرب الإسلامي – أثينا– بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

١٣. البسيط في شرح الجمل لابن أبي الرّبيع الإشبيلي، تحقيق: د. عيّاد بن عيد الثّبيتيّ، الناشر: دار الغرب الإسلامي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م.

١٤. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العصرية ـ صيدا ـ لبنان.

١٥. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .

١٦. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لشمس الدين الذهبي، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري ، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣م.

١٧. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.

١٨. التبيين عن مذاهب النحويين من البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق ودراسة: عبد الرحمن السليمان العثيمين، الناشر: جامعة أم القرى ـ السعودية.

١٩. تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشّنتمريّ حقّقه وعلّق عليه : د. زُهير عبد المحسن سلطان ، الناشر : مؤسسة الرّسالة ـ بيروت ـ لبنان الطبعة الثانية ، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م .

٢٠. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام تحقيق : د. عباس مصطفى الصالحي ، الناشر : دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦م .

٢١. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

٢٢. تراجم المؤلفين التونسيين، محمد محفوظ، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٩٩٤م.

٢٣. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، تحقيق : د. محمّد كامل بركات ، الناشر : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر . القاهرة ١٣٨٧هـ . ١٩٦٧م .

٢٤. التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م .

٢٥. التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م .

٢٦. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدّماميني، تحقيق: د. محمّد عبد الرحمن المفدى، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ .

٢٧. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دراسة وتحقيق: أ.د. علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة . القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .

٢٨. التنبيه على مشكلات الحماسة ، تحقيق: أ.د: حسن محمود هنداوي، الناشر: وزارة الأوقاف بالكويت، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م

٢٩. توجيه اللمع لابن الخباز دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام القاهرة، الإسكندرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م .

٣٠. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي . بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٨م .

٣١. الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة،

الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٣٢. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م.

٣٣. حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد أبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة .

٣٤. الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، الناشر: دار المأمون للتراث ـ دمشق ـ بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٣٥. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: د.عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م.

٣٦. الخصائص لابن جني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

٣٧. ديوان الأحوص الأنصاري ، تحقيق: عادل سليمان ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ـ القاهرة ، سنة ١٣٩٠هـ .

٣٨. ديوان الأخطل، شرحه ووضع قوافيه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م.

٣٩. ديوان أبي الأسود الدؤلي، جمعه: أبو سعيد الحسن السكري، تحقيق الشيخ: محمد حسن آل ياسين، الناشر: دار ومكتبة هلال، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٤٠. ديوان الأعشى، شرح وتعليق: د. محمد حسين، الناشر: مكتبة الآداب بالجماميز.

٤١. ديوان امرئ القيس ، تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: دار المعارف ـ القاهرة، الطبعة الخامسة ١٩٩٠م .

٤٢. ديوان أوس بن حجر ، تحقيق الدّكتور : محمّد يوسف نجم ، الناشر : دار صادر ـ بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩هـ .

٤٣. ديوان جرير، الناشر: دار بيروت للطباعة والنشر ـ بيروت .

٤٤. ديوان جميل بثينة، الناشر: دار صادر – بيروت، من دون تاريخ

٤٥. ديوان ذي الأصبع العدواني، جمعه وحققه: عبد الوهاب محمد علي ومحمد نايف الدليمي، الموصل، ١٩٧٣ م.

٤٦. ديوان ذي الرّمّة ، قدم له وشرحه: أحمد حسن بَسج ، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م .

٤٧. ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه: وليم بن الورد، الناشر: دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع . الكويت .

٤٨. ديوان الشماخ بن ضرار بشرح الشنقيطي، الناشر: مطبعة السعادة . مصر.

٤٩. ديوان العباس بن مرادس، جمع وتحقيق: يحيى الجبُّوري، الناشر: مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .١٩٩١م.

٥٠. ديوان العجّاج بشرح الأصمعي، تحقيق الدّكتور عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت وحلب، ١٤١٦هـ.

٥١. ديوان الكُمَيت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. نبيل محمد طريْفي ، الناشر : دار صدر . بيروت ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م .

٥٢. ديوان النابغة الذبياني ، شرح : حمدو الطماس ، الناشر: دار المعرفة . بيروت . لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م .

٥٣. ديوان النمر بن تولب جمع وشرح وتعليق: د/ محمد نبيل طريفي، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الأولي ٢٠٠٠م.

٥٤. الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبد الله المراكشي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الثقافة . بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٦٥م .

٥٥. الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام للسهيلي، تحقيق / عمر عبد السلام السلامي، الناشر: دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠ م .

٥٦. السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: د.شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ.

٥٧. سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك، تقديم وتحقيق: أ.د. عدنان محمد سلمان ، وأ.م. فاخر جبر مطر، الناشر : دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث . الإمارات، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م .

٥٨. سر صناعة الإعراب لابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م .

٥٩. سقط الزند لأبي العلاء المعري، الناشر: دار صادر بيروت سنة ١٣٨٣ هـ.

٦٠. شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق: محمد الرّيح هاشم، الناشر: دار الجيل . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م.

٦١. شرح أبيات مغني اللبيب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، الناشر: الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ – ٤) الثانية، (جـ ٥ – ٨ الأولى)، عام النشر: (١٣٩٣ – ١٤١٤ هـ) .

٦٢. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيّد، والدّكتور: محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر . القاهرة، الطبعة الأولى١٤١٠هـ.

٦٣. شرح الجمل لابن خروف تحقيق ودراسة، إعداد: د. سلوى محمد عرب، الناشر: جامعة أم القرى . مكة المكرمة ١٤١٩هـ .

٦٤. شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور (الشرح الكبير)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، الناشر: جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.

٦٥. شرح ديوان المتنبي لأبي البقاء العكبري، تحقيق: مصطفى السقا، وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة . بيروت .

٦٦. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري الناشر: مطبعة العاني ـ بغداد ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

٦٧. شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قاز يونس ـ بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

٦٨. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق وتقديم: د.عبد المنعم أحمد هريدي الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٦٩. شرح كتاب سيبويه لابن خروف المسمى : "تنقيح الألباب بشرح غوامض الكتاب"، دراسة وتحقيق: خليفة محمد خليفة بديوي ، منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة المحافظة على التراث ـ طرابلس ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ ـ ١٩٩٥م.

٧٠. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م .

٧١. شرح المفصّل لابن يعيش، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب الناشر: منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٩٩هـ ـ ٢٠٠١ م.

٧٢. شرح المقدّمة الجزوليّة الكبير لأبي عليّ الشلوبين ، تحقيق : د. تركي بن سهو بن نزال العتيبي، الناشر : مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م .

٧٣. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٠م.

٧٤. الشعر والشعراء لابن قتيبة ، الناشر: دار الحديث ـ القاهرة .

٧٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة السابعة ، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م .

٧٦. صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ .

٧٧. ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السّيد إبراهيم محمد، الناشر: دار الأندلس للطباعة والنشر . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٠م.

٧٨. الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة: السنة الثالثة والثلاثون، العدد الحادي عشر بعد المائة – ١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

٧٩. ظاهرة القلب في الإعراب مفهومها – أنماطها – أثرها في معنى التركيب. د. علي أحمد الكبيسي، بحث منشور بمجلة مركز الوثائق والدراسات الإنسانية العدد السابع ١٩٩٥م.

٨٠. علل النحو لابن الوراق، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

٨١. عمدة الكتَّاب لأبي جعفر النحاس، تحقيق : بسام عبد الوهاب الجابي ، الناشر: دار ابن حزم . الجفان والجابي للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ . ٢٠٠٤م .

٨٢. عنوان الدّراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السَّابعة ببجايَة لأبي العباس الغِبْرِيني، حققه وعلق عليه: عادل نويهض، الناشر: منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٧٩م.

٨٣. فوات الوفيات لمحمد بن شاكر، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر . بيروت . لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٧٣م . ١٩٧٤م.

٨٤. الكامل في اللغة والأدب للمبرد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي . القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ . ١٩٩٧م.

٨٥. كتاب الأفعال لابن الحداد تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: محمد مهدي علام، الناشر: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة – جمهورية مصر العربية، عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.

٨٦. الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.

٨٧. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.

٨٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، الناشر: مكتبة المثنى – بغداد، ١٩٤١م.

٨٩. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: الحنفي المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت.

٩٠. اللامات للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٩١. اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري، تحقيق: محمد سعيد المولوي، الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨م.

٩٢. اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٩٣. لسان العرب لابن منظور ، الناشر : دار صادر ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٤هـ .

٩٤. اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ـ المدينة المنورة ـ السعودية، الطبعة الأولى١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م .

٩٥. اللمع في العربية لابن جني ، تحقيق : د. فائز فارس ، الناشر : دار الكتب الثقافية . الكويت .

٩٦. مثل المقرب لابن عصفور ، تحقيق أ. صلاح سعد محمد المليطي ، الناشر : وزارة الآفاق العربية . ليبيا ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م .

٩٧. مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، دار الرفاعي بالرياض، الطبعة: الثانية ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣م.

٩٨. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، الناشر: وزارة الأوقاف . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، طبعة: ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.

٩٩. المختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه، الناشر: مكتبة المتنبي، بلا تاريخ .

١٠٠. المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.

١٠١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق / شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ . ٢٠٠١م.

١٠٢. مصنف عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي– الهند، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٠٣. معاني القراءات للأزهري الهروي، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب . جامعة الملك سعود . السعودية، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ . ١٩٩١م .

١٠٤. معاني القرآن للأخفش ، تحقيق الدكتورة: هدى محمود قراعة ، الناشر : مكتبة الخانجي . القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١١ هـ . ١٩٩٠م

١٠٥. معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة ، الطبعة الأولى.

١٠٦. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.

١٠٧. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر ـ دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

١٠٨. المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣م.

١٠٩. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وآخرين، الناشر: جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

١١٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني المشهور بالشواهد الكبرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م .

١١١. المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت.

١١٢. المقرّب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبّوري، الناشر: مطبعة العاني ـ بغداد، الطبعة الأولى١٣٩١هـ ـ١٩٧٢م .

١١٣. منهج ابن عصفور الإشبيلي في النحو والتصريف، د. جميل عبد الله عويضة، تاريخ النشر: ١٤٠٩ هـ /١٩٨٨م.

١١٤. موصل النبيل إلى شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري تحقيق ودراسة: ثريا عبد السميع إسماعيل، رسالة (دكتوراه) بجامعة أم القرى، ١٤١٨هـ –١٩٩٨م.

١١٥. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٢ ـ ١٩٩٢م.

١١٦. النّكت في تفسير كتاب سيبويه ، للأعلم الشّنتمريّ ، تحقيق : زُهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ـ الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ.

١١٧. النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري، تحقيق: د. محمد عبد القادر أحمد الناشر: دار الشروق ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨١. ١٤٠١هـ.

١١٨. همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي الناشر: المكتبة التوفيقية ـ مصر .

١١٩. الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى الناشر: دار إحياء التراث ـ بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .